

مرسوم رقم ٢٦٥٤

إحالة مشروع قانون الى مجلس النواب يرمي الى طلب الموافقة على إبرام الإتفاق العام المتعلق بإمتيازات

وحصانات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)

إن رئيس الجمهورية

بناء على الدستور لاسيما المادة /٥٢/ منه،

بناء على اقتراح وزير الداخلية والبلديات،

وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ١٢/١٢/٢٠٢٥،

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: أحيل الى مجلس النواب مشروع القانون المرفق الرامي الى طلب الموافقة على إبرام الإتفاق العام

المتعلق بإمتيازات وحصانات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) الموقع في مراكش - المغرب

خلال فعاليات الدورة /٩٣/ للجمعية العامة للإنتربول بتاريخ ٢٧/١١/٢٠٢٥.

المادة الثانية: إن رئيس مجلس الوزراء مكلف تنفيذ أحكام هذا المرسوم.

بعيدا في ١٧ آذار ٢٠٢٦

الامضاء: جوزاف عون

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: نواف سلام

وزير الخارجية والمغربين

الامضاء: يوسف رجي

وزير العدل

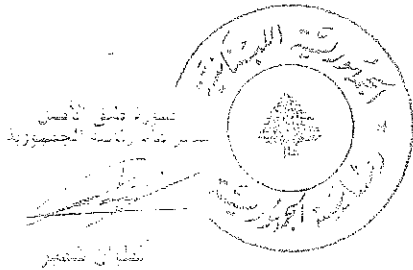
الامضاء: عادل نصار

وزير المالية

الامضاء: ياسين جابر

وزير الداخلية والبلديات

الامضاء: احمد الحجار



مشروع قانون

يرمي إلى طلب الموافقة على إبرام الإتفاق العام المتعلق بامتيازات وحصانات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)

المادة الأولى:

الموافقة على إبرام الإتفاق العام المتعلق بامتيازات وحصانات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) الموقع بتاريخ ٢٠٢٥/١١/٢٧ بين حكومة الجمهورية اللبنانية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، بهدف منح الإنتربول امتيازات وحصانات تسمح له بالاضطلاع بالمهام المحددة في قانونه الأساسي، وتحديدًا دعم التعاون الشرطي الدولي وعمل الهيئات المشار إليها في المادة ٥/ من القانون الأساسي، حيث تمنح كل دولة طرف الإنتربول وموظفيه وسائر الأشخاص المشار إليهم في المواد ٨/، ٩، ١٠ و ١١/ الامتيازات والحصانات المحددة في هذا الإتفاق ليتسنى لهم الاضطلاع بوظائفهم من دون عوائق وناهتقالية ومسؤولية لما فيه مصلحة الإنتربول مع مراعاة السيادة الوطنية للدول الأعضاء. والمرفق ربطاً.

المادة الثانية:

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به فور نشره.



From: Institutional Affairs [InstitutionalAffairs@gs.igcs.int]
Sent: Friday, January 9, 2026 4:31 PM
To: ZONE IPCQ
Subject: Notification No. DN.1.2025.ICPO/1 on the issuance of the certified true copy and the opening for signature of the General Agreement on the Privileges and Immunities of the ICPO INTERPOL
Attachments: E Depository Notification.pdf; F Depository Notification.pdf; S Depository Notification.pdf; A Depository Notification.pdf; General Agreement on the Privileges and Immunities of ICPO-INTERPOL.pdf

To: All NCBs

From: INTERPOL General Secretariat

Ref: LA/677267-1/2.1

Date: 9 January 2026

Subject: Notification No. DN.1.2025.ICPO/1 on the issuance of the certified true copy and the opening for signature of the General Agreement on the Privileges and Immunities of the ICPO-INTERPOL

For the attention of the Ministries of Foreign Affairs and the Ministries responsible for relations with INTERPOL

The Secretary General of INTERPOL is pleased to advise that the INTERPOL General Assembly, meeting in Marrakech, Morocco, at its 93rd session, adopted the General Agreement on the Privileges and Immunities of the ICPO-INTERPOL on 24 November 2025 (Resolution GA-2025-93-RES-01).

Acting in his capacity as depository, the Secretary General has the honour to circulate herewith Notification No. DN.1.2025.ICPO/1 (attached) concerning the issuance of the certified true copy and the opening for signature of the General Agreement on the Privileges and Immunities of the ICPO-INTERPOL.

Best regards,

INTERPOL General Secretariat

French version

À : Tous les BCN

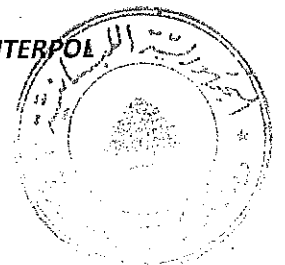
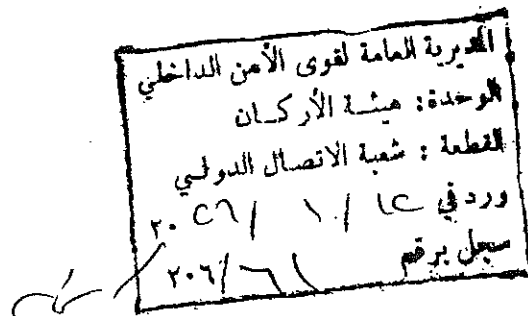
Du : Secrétariat général d'INTERPOL

Ref: LA/677267-1/2.1

Date : 9 janvier 2026

Objet : Notification n° DN.1.2025.ICPO/1 concernant la parution de la copie certifiée conforme de l'Accord général relatif aux privilèges et immunités de l'OIPC - INTERPOL et l'ouverture à la signature de celui-ci

À l'attention des ministères des Affaires étrangères et ministères chargés des relations avec INTERPOL



Le secrétaire général d'INTERPOL a le plaisir de vous informer que l'Assemblée générale d'INTERPOL, réunie en sa 93^{ème} session à Marrakech (Maroc), a adopté l'Accord général relatif aux privilèges et immunités de l'OIPC-INTERPOL le 24 novembre 2025 (résolution GA-2025-93-RES-01).

Agissant en sa qualité de dépositaire, le secrétaire général a l'honneur de transmettre ci-joint la notification n°DN.1.2025.ICPO/1 concernant la parution de la copie certifiée conforme de l'Accord et l'ouverture à la signature de celui-ci.

Bien cordialement,

Le Secrétariat général d'INTERPOL

Spanish version

Para: Todas las Oficinas Centrales Nacionales

De: Secretaría General de INTERPOL

Ref: LA/677267-1/2.1

Fecha: 9 de enero de 2026

Asunto: Notificación n°DN.1.2025.ICPO/1 relativa a la emisión de la copia auténtica certificada del Acuerdo General sobre los Privilegios e Inmunitades de la OIPC-INTERPOL y a su apertura para la firma

A la atención de los Ministerios de Asuntos Exteriores y ministerios encargados de las relaciones con INTERPOL

El secretario general de INTERPOL tiene el placer de comunicar que, el 24 de noviembre de 2025, la Asamblea General de INTERPOL, en su 93ª reunión celebrada en Marrakech (Marruecos), aprobó el Acuerdo General sobre los Privilegios e Inmunitades de la OIPC-INTERPOL (resolución GA-2025-93-RES-01).

El secretario general de INTERPOL, en su calidad de depositario, tiene el honor de transmitir por el presente la notificación n°DN.1.2025.ICPO/1 adjunta, relativa a la emisión de la copia auténtica certificada del Acuerdo General sobre los Privilegios e Inmunitades de la OIPC-INTERPOL y a su apertura para la firma.

Atentamente,

Secretaría General de INTERPOL

Arabic version

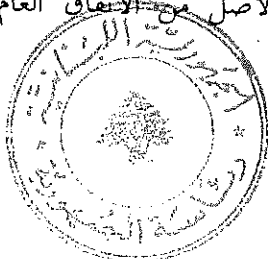
من: الأمانة العامة للإنترپول

إلى: جميع المكاتب المركزية الوطنية

Ref: LA/677267-1/2.1

إلى: 9 كانون الثاني/يناير 2026

الموضوع: الإشعار رقم DN.1.2025.ICPO/1 بإصدار النسخة المصدقة طبق الأصل من الاتفاق العام المتعلق بامتيازات وحصانات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنترپول) وفتح باب توقيعه





INTERPOL

المرجع: DN.1.2025.ICPO/1 الإدارة التنفيذية للشؤون القانونية (إشعار الوديع)

الاتفاق العام

المتعلق بامتيازات وحصانات

المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)

مراكش (المغرب)، 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2025

إصدار نسخة مصدقة طبق الأصل وفتح باب التوقيع

يشرف الأمين العام للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، بصفته الوديع، بإحالة طيه نسخة مصدقة طبق الأصل من الاتفاق العام المتعلق بامتيازات وحصانات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول).

وتتضمن النسخة المصدقة طبق الأصل من الاتفاق العام المتعلق بامتيازات وحصانات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) المودعة لدى الأمين العام للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) النصوص الأصلية بنسق PDF باللغات الإسبانية والإنكليزية والعربية والفرنسية. وجميع النصوص متساوية في الحجية وتتطابق مع الصيغة الصادرة في الأصل في شكل ورقي. والنسخة المصدقة طبق الأصل من الاتفاق العام المتعلق بامتيازات وحصانات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) متوفرة في موقع الإنتربول المقيّد على الويب.

وفي هذه المناسبة، يود الأمين العام لفت انتباه السلطات المختصة إلى أن النسخ المصدقة طبق الأصل تُعدّ تحديدا لتمكين الحكومات المعنية من استكمال الإجراءات الداخلية الضرورية للانضمام إلى الاتفاق العام على المستوى الدولي.

ويُفتح باب توقيع الاتفاق العام المتعلق بامتيازات وحصانات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) أمام البلدان الأعضاء اعتبارا من 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2025 إلى ما بعد مرور سنتين على ذلك، وفقا للمادة 19(1) منه.

وينتهز الأمين العام هذه الفرصة ليذكر بأنه، وفقا للممارسة الدولية المعمول بها، يحق لرؤساء الدول ورؤساء الحكومات ووزراء الخارجية فقط، بحكم وظائفهم، توقيع الاتفاقيات بالنيابة عن الدول دون الحاجة إلى إبراز صك تفويض كامل بالتوقيع لهذا الغرض. ويتعين على الممثلين الآخرين الراغبين في التوقيع حيازة صك تفويض كامل مناسب وصادر عن إحدى هذه السلطات.

9 نَيَّار / كانون الثاني 2026

HD. RM



يسر الأمين العام للإنتربول أن يحيطكم علما بأن الجمعية العامة للإنتربول، المجتمععة في دورتها الـ 93 في مراكش (المغرب)، قد اعتمدت الاتفاق العام المتعلق بامتيازات وحصانات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2025 (القرار GA-2025-93-RES-01).

ويتشرف الأمين العام، بصفته الوديع، بأن يعمم في هذه الرسالة العامة الإشعار رقم DN.1.2025.ICPO/1 (المرفق) بشأن إصدار النسخة المصدقة طبق الأصل من الاتفاق العام المتعلق بامتيازات وحصانات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ويفتح باب توقيعه.

مع التحية،

الأمانة العامة للإنتربول







INTERPOL

INTERNATIONAL CRIMINAL POLICE ORGANIZATION - ORGANISATION INTERNATIONALE DE POLICE CRIMINELLE
ORGANIZACIÓN INTERNACIONAL DE POLICÍA CRIMINAL - المنظمة الدولية للشرطة الجنائية

الاتفاق العام
المتعلق بامتيازات وحصانات
المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنترپول)

GENERAL AGREEMENT
ON THE PRIVILEGES AND IMMUNITIES
OF THE INTERNATIONAL CRIMINAL
POLICE ORGANIZATION – INTERPOL

ACCORD GÉNÉRAL
RELATIF AUX PRIVILÈGES ET IMMUNITÉS
DE L'ORGANISATION INTERNATIONALE
DE POLICE CRIMINELLE – INTERPOL

ACUERDO GENERAL
SOBRE LOS PRIVILEGIOS E INMUNIDADES
DE LA ORGANIZACIÓN INTERNACIONAL
DE POLICÍA CRIMINAL – INTERPOL



الاتفاق العام
المتعلق بامتيازات وحصانات
المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنترپول)

اعتمد من قبل الجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنترپول)
في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2025

GENERAL AGREEMENT
ON THE PRIVILEGES AND IMMUNITIES
OF THE INTERNATIONAL CRIMINAL
POLICE ORGANIZATION – INTERPOL

Adopted by the General Assembly of the ICPO-INTERPOL
on 24 November 2025

ACCORD GÉNÉRAL
RELATIF AUX PRIVILÈGES ET IMMUNITÉS
DE L'ORGANISATION INTERNATIONALE
DE POLICE CRIMINELLE – INTERPOL

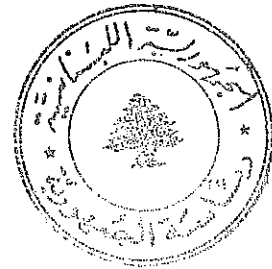
Adopté par l'Assemblée Générale de l'OIPC - INTERPOL
le 24 novembre 2025

ACUERDO GENERAL
SOBRE LOS PRIVILEGIOS E INMUNIDADES
DE LA ORGANIZACIÓN INTERNACIONAL
DE POLICÍA CRIMINAL – INTERPOL

Aprobado por la Asamblea General de la OIPC-INTERPOL
el 24 de noviembre de 2025



الاتفاق العام المتعلق بامتيازات وحصانات
المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنترپول)



الاتفاق العام المتعلق بامتيازات وحصانات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)

إن الدول الأطراف في هذا الاتفاق العام:

إذ تعتبر أن أهداف المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) تتمثل، وفقا لقانونها الأساسي، في تأمين وتنمية المساعدة المتبادلة على أوسع نطاق ممكن بين جميع سلطات الشرطة الجنائية في حدود القوانين الوطنية لبلدانها الأعضاء، وبزوح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي إنشاء وتنمية جميع المؤسسات الكفيلة بأن تسهم إسهاما فعالا في منع جرائم القانون العام ومكافحتها،

وإذ تعيد تأكيد المبادئ والأهداف المنصوص عليها في القانون الأساسي للإنتربول،

وبما أن جميع البلدان الأعضاء في الإنتربول، وفقا للفقرة 3 من المادة 30 من قانونه الأساسي، تبذل ما في وسعها لتيسير اضطلاع الأمين العام للمنظمة وموظفيها بوظائفهم،

وبما أن الإنتربول يحتاج، وفقا للمادة 31 من قانونه الأساسي، إلى تعاون دائم ونشط من بلدانه الأعضاء التي يتوجب عليها بذل كافة الجهود المنسجمة مع قوانينها الوطنية للمشاركة بجدية في أنشطته،

وبالنظر إلى أن ولاية الإنتربول وأنشطته وعملياته تُنفَّذ على أراضي جميع بلدانه الأعضاء، مع ما يترتب على ذلك من ضرورة تنقل الأشخاص والسلع والخدمات اللازمة لتنفيذ هذه الأنشطة والعمليات،

وبالنظر أيضا إلى أن ممثلي البلدان الأعضاء وأعضاء بعض هيئات الإنتربول يجب أن يتمتعوا بالامتيازات والحصانات ليتمكنوا من أداء مهامهم نيابة عن المنظمة باستقلالية تامة،

وبالنظر إلى أن الغرض من هذه الامتيازات والحصانات ليس العودة بالمنفعة الشخصية على الأفراد بل ضمان أداء ممثلي البلدان الأعضاء وأعضاء بعض هيئات الإنتربول وموظفيهم مهامهم بفعالية،

وإذ ترغب في إيضاح نطاق الامتيازات والحصانات السارية على أنشطة الإنتربول وعملياته،

وإذ تعيد تأكيد الاحترام الأساسي لمبادئ المساواة في السيادة، وسلامة أراضي الدول واستقلالها السياسي، وعدم تدخل الدول في الشؤون الداخلية للدول الأخرى،

واقترانها منها بأن منح هذه الامتيازات والحصانات سيسهم في تعزيز التعاون الشرطي الدولي وتنميته،

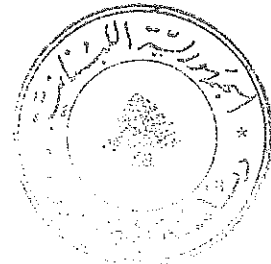
اتفقت على ما يلي:



المادة 1
تعريف

1. لأغراض هذا الاتفاق العام:

- (أ) يُشير مصطلح "الاتفاق" إلى هذا الاتفاق العام؛
- (ب) "مخفوظات الإنترنت" هي جميع المعلومات أيا كانت وسيلتها، بما يشمل على سبيل الذكر لا الحصر السجلات والمراسلات والمستندات والوثائق والمخطوطات والصور والأفلام والتسجيلات والبرمجيات وأشربة الفيديو والأقراص والبيانات التي تعود إلى الإنترنت أو تُرسل إليه أو يتلقاها أو يعانها أو يحتفظ بها أو ينتجها أو يعدّها أو تُنقل عبره؛
- (ج) "القانون الأساسي" هو القانون الأساسي للإنترنت الذي دخل حيّز النفاذ في 13 حزيران/يونيو 1956، وأي تعديلات لاحقة عليه؛
- (د) "منظومة الإنترنت للمعلومات" هي مجموعة الموارد المادية والبرمجية المحكمة التنظيم التي يستخدمها الإنترنت - أي قواعد البيانات وشبكة الاتصالات والتكنولوجيا المتطورة التي تستخدم أجهزة الاستعمار والخدمات الأخرى - من أجل معاملة البيانات عبر فتراته في إطار التعاون الشرطي الدولي؛
- (هـ) "أعضاء بعض هيئات الإنترنت" هم أعضاء اللجنة التنفيذية وأعضاء لجنة الرقابة على المخفوظات (لجنة الرقابة) والمستشارون؛
- (و) "موظفو الإنترنت" هم الأمين العام وموظفو الأمانة العامة بمفهوم المادة 27 من القانون الأساسي، الذين يخضعون لأحكام دليل الموظفين ولائحة الموظفين في الإنترنت؛
- (ز) "الأنشطة الرسمية" هي الأنشطة التي يقتضيها تحقيق أهداف الإنترنت المنصوص عليها في قانونه الأساسي والتي تُنفَّذ لهذا الغرض؛
- (ح) "مباني المنظمة الدولية للشرطة الجنائية" هي الأراضي والمبني (المباني) و/أو أجزاء المبني (المباني)، بصرف النظر عن ملكيتها، التي يستخدمها الإنترنت حصريا للاضطلاع بأنشطته الرسمية بصفة مؤقتة أو دائمة شرط الحصول على موافقة مسبقة من البلد المضيف؛
- (ط) "الممتلكات، والأموال، والأصول" هي الممتلكات والأموال التي يملكها الإنترنت أو التي في عهده التي يديرها لأداء للهام المنصوص عليها في قانونه الأساسي؛
- (ي) "يمثلو البلدان الأعضاء" هم مندوبو البلدان الأعضاء المعتمدون على النحو الواجب لحضور دورات هيئات الإنترنت أو المؤتمرات أو الاجتماعات التي ينظّمها؛
- (ك) "الدولة الطرف" هي أي بلد عضو في الإنترنت دخل فيه هذا الاتفاق حيّز النفاذ؛
- (ل) "الاجتماعات النظامية" هي دورات الجمعية العامة واللجنة التنفيذية للإنترنت والمؤتمرات الإقليمية ومؤتمرات رؤساء المكاتب المركزية الوطنية وأي اجتماعات أخرى تعقدتها هيئة أو هيئة فرعية تابعة للإنترنت وفقا لقانونه الأساسي.



2. لأغراض هذا الاتفاق، تحمل المصطلحات التالية المعنى المحدد لها في القانون الأساسي:

- (أ) المستشارون؛
- (ب) لجنة الرقابة على المحفوظات؛
- (ج) اللجنة التنفيذية؛
- (د) الجمعية العامة؛
- (هـ) الأمانة العامة؛
- (و) المكتب المركزي الوطني؛
- (ز) الأمين العام.

المادة 2

الموضوع والغرض

يهدف هذا الاتفاق إلى منح الإنترنت امتيازات وحصانات تسمح له بالاضطلاع بالمهام المحددة في قانونه الأساسي، وتحديدًا دعم التعاون الشرطي الدولي وعمل الهيئات المشار إليها في المادة 5 من القانون الأساسي. تمنح كل دولة طرف الإنترنت وموظفيه وسائر الأشخاص المشار إليهم في المواد 8 و9 و10 و11 الامتيازات والحصانات المحددة في هذا الاتفاق ليتسنى لهم الاضطلاع بوظائفهم من دون عوائق وباستقلالية ومسؤولية لما فيه مصالح الإنترنت.

المادة 3

الشخصية القانونية

1. تكون للإنترنت شخصية قانونية دولية.
2. تكون له أيضا الأهلية القانونية، وعلى وجه الخصوص من أجل ما يلي:

- (أ) التعاقد؛
- (ب) حيازة الممتلكات غير المنقولة والمنقولة والبصرف بها؛
- (ج) رفع الدعاوى القانونية.

المادة 4

الحصانة من الإجراءات القانونية وإجراءات أخرى

1. يتمتع الإنترنت وممتلكاته وأمواله وأصوله، أينما وجدت وأيا كان من يجوزها، بالحصانة القضائية والحصانة من الإجراءات القانونية بأشكالها كافة، باستثناء:

- (أ) أي حالة خاصة رُفعت فيها هذه الحصانة صراحة؛ ورفع الحصانة القضائية لا يقصد به رفعها فيما يتعلق بالتدابير المتخذة للتقيد بالقواعد، التي تستدعي رفعها منفصلا؛
- (ب) ما يتعلق بتنفيذ قرار تحكيم صادر بموجب آلية تسوية الخلافات المنصوص عليها في المادة 15(أ)؛
- (ج) ما ينبثق عن دعاوى مدنية مرفوعة في حال وقوع أضرار ناجمة عن حادث سببه مركبة آلية أو وسيلة نقل أخرى يملكها الإنترنت أو تُستخدم لحسابه.



2. تصان حرمة مبانى الإنترنت وممتلكاتها وأموالها وأصولها. وتمنع مبانى الإنترنت وممتلكاتها وأموالها وأصولها، أينما وجدت وأيا كان من بحوزتها، بالحصانة ضد أي شكل من أشكال التفتيش، والضيء، والمصادرة، والحجز، ونزع الملكية، وأي شكل من أشكال التدخل، سواء كان ذلك من خلال إجراءات تنفيذية أو إدارية أو قضائية أو تشريعية.

المادة 5

حرمة المحفوظات والمراسلات الرسمية

1. تصان حرمة محفوظات الإنترنت، في أي وقت كان وأيا كان مكانها أو الشخص الذي بحوزتها.
2. تُصان حرمة مراسلات الإنترنت الرسمية. ولا يجوز إخضاع مراسلاته الرسمية واتصالاته الرسمية الأخرى للرقابة أو الضوابط أو أي تدخل آخر. ويمكن للإنترنت استخدام الرموز والتشفير، وله الحق في إرسال واستلام الرسائل والمراسلات الأخرى عن طريق ساعي بريد أو في حقائب محتومة تُمنح نفس الامتيازات والحصانات الممنوحة للبريد الدبلوماسي والحقائب الدبلوماسية.
3. تحظى المنظمة، فيما يتعلق باتصالاتها الرسمية، بمعاملة نوازي تلك الممنوحة للبعثات الدبلوماسية. من حيث كل إعفاء من الرسوم والضرائب السارية على شبكات الاتصالات.

المادة 6

التسهيلات المالية

- يجب للإنترنت، من دون إخضاعه لأي نوع من أنواع القيود المالية أو القانونية أو الملزمة بوقف الأنشطة، ما يلي:
- (أ) استلام وحيازة الأموال والعملات الأجنبية من أي نوع، وفتح حسابات بأي عملة وتشغيلها وإدارتها؛
- (ب) نقل أمواله وعملاته الأجنبية داخل أي بلد أو من بلد إلى آخر بحرية، وتحويل أي عملات أجنبية بحوزتها إلى أي عملة أخرى وفقا للإجراءات المنصوص عليها في التشريعات الوطنية.

المادة 7

الإعفاءات الضريبية للاستخدام الرسمي

1. يُعفى الإنترنت وإيراداته وأصوله وسائر ممتلكاته من جميع أشكال الضرائب المباشرة. وغني عن القول أن الإنترنت لن يطالب بإعفائه من أي رسوم أو ضرائب أو أعباء أخرى من أي نوع كان تشكل فقط أجرا لقاء الخدمات المقدمة.
2. تُعفى السلع التي يستوردها الإنترنت أو يصدرها لاستخدامه الرسمي من الرسوم الجمركية والضرائب على الواردات وكل أنواع الضرائب المباشرة وغير المباشرة، بما فيها الضريبة على القيمة المضافة، أو أي تدابير ذات أثر مماثل، وأيضا من عمليات الحظر والقيود المفروضة على الواردات والصادرات وفقا للتشريعات الوطنية السارية، شرط ألا يتم بموجب هذه الإعفاءات بيع السلع المستوردة أو نقلها أو التصرف بها بأي شكل آخر، بما في ذلك بالجمان، في الدولة الطرف التي تم استيرادها إليها، إلا بموجب شروط يتفق عليها مع حكومة تلك الدولة الطرف.
3. تُعفى مطبوعات الإنترنت من الرسوم الجمركية ومن إجراءات الحظر والقيود المفروضة على الواردات والصادرات.



4. تمنح الدول الأطراف في هذا الاتفاق، وفقا لتشريعاتها الوطنية، جميع التراخيص والتصاريح اللازمة لاستيراد السلع والمطبوعات الآتية الذكر وتصديرها.
5. لا يطلب الإنتربول بشكل عام، عند شراء أي سلع أو خدمات، إعفاء من ضرائب الاستهلاك أو الضرائب الأخرى، كالضريبة على القيمة المضافة، عندما تكون هذه الضرائب جزءا من السعر الذي يتعين دفعه. ولكن عندما يقوم بمشتريات عالية القيمة لاستخدامه الرسمي، تتخذ الدول الأطراف في هذا الاتفاق، قدر الإمكان، التدابير الإدارية الملائمة لتخفيض أو إرجاع ضرائب الاستهلاك أو الضرائب الأخرى. والسلع التي أجاز إرجاع (أو تخفيض) ضرائب الاستهلاك أو الضريبة على القيمة المضافة المفروضة عليها، لا يجوز بيعها أو نقلها أو التصرف بها بأي شكل من الأشكال، بما في ذلك بالجان، إلا بموجب شروط يتفق عليها مع حكومة الدولة الطرف التي أجازت الإرجاع أو التخفيض.

المادة 8

السفر لحضور الاجتماعات النظامية

1. تتخذ السلطات المختصة في أي دولة طرف جميع التدابير اللازمة لتسهيل دخول الأشخاص أدناه أراضيتها ومغادرتها لحضور اجتماع نظامي:
- ممثلو البلدان الأعضاء والوفود التي ترافقهم؛
 - أعضاء اللجنة التنفيذية والوفود التي ترافقهم؛
 - موظفو الإنتربول؛
 - أعضاء لجنة الرقابة على محفوظات الإنتربول والأشخاص الذين يؤدون مهام رسمية باسمها؛
 - المترجمون الفوريون ومدونو المحاضر الذين تعيّنهم الأمانة العامة؛
 - المستشارون؛
 - المراقبون والخبراء وسائر الأشخاص المدعوون رسميا لحضور الاجتماعات النظامية التي يعقدها الإنتربول أو المؤتمرات أو الاجتماعات التي ينظمها، أو الذين تطلب إليهم المنظمة رسميا الاضطلاع بمهام في إطار هيئاتها.
2. طلبات التأشيرة أو تراخيص الدخول أو الخروج اللازمة للأشخاص المذكورين في الفقرة (1) من هذه المادة تُعامل مجانا وبأسرع وقت ممكن وفقا للتشريعات السارية. ويتأكد الإنتربول من تقديم هؤلاء الأشخاص طلبات تأشيرتهم قبل فترة كافية.

المادة 9

أعضاء بعض هيئات الإنتربول

- يُمنح أعضاء بعض هيئات الإنتربول، داخل الدول الأطراف في هذا الاتفاق وفيما يتعلق بمهام الامتيازات والحصانات أدناه عند الاضطلاع بأنشطة رسمية وطيلة فترة سفرهم ذهابا أو إيابا إلى المكان المحدد لانعقاد اجتماع للإنتربول:
- الحصانة من الاعتقال أو الاحتجاز؛
 - الحصانة من تفتيش أمتعتهم الشخصية أو مصادرتها؛
 - الحصانة من الإجراءات القانونية أيا كان نوعها، حتى لو ما عادوا يحملون الصفة المشار إليها أعلاه، في إطار ما يصدر عنهم قولاً أو كتابةً وجميع ما يقومون به من أفعال في سياق مهامهم الرسمية؛



- (د) الإعفاء من القيود المتصلة بالهجرة أو من إجراءات تسجيل الأجانب في الدولة الطرف التي يزورونها أو التي يمرون عبرها في سياق ممارسة وظائفهم؛
- (هـ) صون حرمة جميع الأوراق والمستندات والبيانات الخاصة بهم سواء كانت ورقية أو إلكترونية.

المادة 10

ممثلو البلدان الأعضاء

1. يُمنح ممثلو البلدان الأعضاء الذين أرسلت بشأنهم معلومات إلى السلطات المختصة، الامتيازات والحصانات التالية داخل الدول الأطراف في هذا الاتفاق وفيما يتعلق بما أثناء مشاركتهم في أنشطة رسمية وطيلة فترة سفرهم ذهاباً أو إياباً إلى المكان المحدد لانعقاد اجتماع الإنترنت:

- (أ) الحصانة من الاعتقال أو الاحتجاز؛
- (ب) الحصانة من تفتيش أمتعتهم الشخصية أو مصادرتهم؛
- (ج) الحصانة من الإجراءات القانونية أيًا كان نوعها، حتى لو ما عادوا يحملون الصفة المشار إليها أعلاه، في إطار ما يصدر عنهم قولاً أو كتابةً وجميع ما يقومون به من أفعال في سياق مهامهم الرسمية؛
- (د) الإعفاء من القيود المتصلة بالهجرة أو من إجراءات تسجيل الأجانب في الدولة الطرف التي يزورونها أو التي يمرون عبرها في إطار ممارسة وظائفهم؛
- (هـ) صون حرمة جميع الأوراق والمستندات والبيانات الخاصة بهم سواء كانت ورقية أو إلكترونية.

2. لا تنسري أحكام هذه المادة على سلطات الدولة الطرف التي يتكون الشخص من رعاياها أو من المقيمين الدائمين فيها أو مثلاً لها.

المادة 11

موظفو الإنترنت

1. يُمنح موظفو الإنترنت الامتيازات والحصانات التالية:
- (أ) الحصانة من أي نوع من الإجراءات القانونية، حتى بعد توقفهم عن العمل في الإنترنت، في إطار ما يصدر عنهم قولاً أو كتابةً، وجميع ما يقومون به من أفعال في إطار ممارسة مهامهم الرسمية؛
- (ب) الحصانة من القيود المتصلة بالهجرة ومن إجراءات تسجيل الأجانب. ويتعين على الدول الأطراف في هذا الاتفاق أن تعامل بأسرع وقت ممكن ووفقاً للتشريعات السارية طلبات الحصول على التأشيرة التي يقدمونها مشفوعة بإفادة تشير إلى أنهم مسافرون للاضطلاع بأنشطة رسمية ذات صلة بالمنظمة، إذا كانت التأشيرة مطلوبة. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تقدم إلى هؤلاء الأشخاص تسهيلات للسفر بسرعة؛
- (ج) الإعفاء من واجبات الخدمة الوطنية؛
- (د) نفس الامتيازات المتعلقة بصرف العملات الأجنبية الممنوحة من قبل الدولة الطرف لأعضاء البعثات الدبلوماسية من الرتب المماثلة؛
- (هـ) بالنسبة لهم ولأفراد عائلاتهم الذين يشكلون جزءاً من أسرهم المعيشية، نفس تسهيلات الحماية والإعادة إلى الوطن التي تُمنح في الأزمات الدولية لموظفي البعثات الدبلوماسية؛



- (و) الإعفاء من الضرائب على الأجور بما يشمل الرواتب والعلاوات والمخصصات والتعويضات والبدلات التي يدفعها لهم الإنتربول.
2. بالإضافة إلى ذلك، ومن دون المسئ بالامتيازات والحصانات المنصوص عليها في الفقرة (1) من هذه المادة، يُمنح الأمين العام للإنتربول وأي موظف يحمل محله في غيابه، عند وجوده على أراضي دولة طرف وطيلة فترة خدمته، نفس الامتيازات والحصانات والإعفاءات والتسهيلات التي تُمنحها الدولة الطرف عادة لرؤساء البعثات الدبلوماسية، وفقاً لأحكام القانون الدولي.
3. لا تسري الحصانات المشار إليها في الفقرتين (1) و(2) من هذه المادة على ما يلي:
- (أ) الجنح والمخالفات المرتبطة بقواتين السير؛
- (ب) الدعاوى المدنية المرفوعة في حال وقوع أضرار ناجمة عن حادث تسببت فيه مركبة آلية أو وسيلة نقل أخرى يملكها الموظفون أو تُستخدم لحسابهم.
4. يحدد الإنتربول فئات موظفيه الذين تسري عليهم هذه المادة ويحيط الدول الأطراف علماً بذلك. كما يُبلغ الإنتربول الدول الأطراف بأي تغييرات جوهرية تطرأ في هذا الصدد.
5. يُخطر الإنتربول دولة طرفاً في هذا الاتفاق إذا كان أحد موظفيه متجهاً إليها أو عابراً لأراضيها بصفته الرسمية.
6. يمكن للإنتربول، بناء على طلب دولة طرف، أن يزود هذه الدولة بأسماء موظفيه الذين تسري عليهم أحكام هذه المادة.
7. تُنزع الدول الأطراف فقط بمنح رعاياها أو المقيمين الدائمين فيها الحصانات المذكورة في الفقرة (1)، من هذه المادة، من دون المسئ بقدرتها على منح المزيد من الامتيازات والحصانات المذكورة في الفقرة (1) من هذه المادة لرعاياها والمقيمين الدائمين فيها وفقاً لتشريعها الوطني وسلطتها التقديرية فقط.

المادة 12

حق الإقامة

لا يجوز لحكومة أي دولة طرف في هذا الاتفاق أن تطلب من شخص يتمتع بامتيازات وحصانات بموجب هذا الاتفاق مغادرة أراضيها أثناء أداء مهامه الرسمية إلا إذا اعتبرت الدولة الطرف أن هناك إساءة استخدام للامتيازات والحصانات الممنوحة بموجب هذا الاتفاق.

المادة 13

الأمن

1. بناء على طلب الأمين العام، تتخذ السلطات الحكومية المختصة في الدول الأطراف في هذا الاتفاق جميع التدابير الضرورية لضمان أمن الإنتربول وممثلي بلدانه الأعضاء وأعضاء بعض هيئاته وموظفيه خلال الاجتماعات النظامية وسائر الاجتماعات والمؤتمرات التي ينظمها على أراضي تلك الدول.
2. تتخذ كل دولة من الدول الأطراف في هذا الاتفاق، كل على أراضيها، جميع التدابير المعقولة لضمان أمن موظفي الإنتربول وسلامتهم وحمايتهم وحرية تنقلهم.
3. تتخذ الدول الأطراف في هذا الاتفاق، كل على أراضيها، جميع التدابير المعقولة لحماية المباني التي يستخدمها الإنتربول من أي تسلل أو تهديد أو أضرار، وتضمن هدوء هذه المباني وعدم المسئ بكرامة الإنتربول وكرامة موظفيه.



المادة 14

رفع الامتيازات والحصانات

1. تُمنح الامتيازات والحصانات المنصوص عليها في هذا الاتفاق لما فيه مصلحة الإنتربول، لا لمنفعة الأشخاص المعيّنين الشخصية. وللأمين العام الحق في رفع الحصانة عن أي موظف في الإنتربول ومن واجبه رفعها في كل الحالات التي تعوق فيها هذه الحصانة سير العدالة وحيث يمكن رفعها من دون المسّ بمصالح الإنتربول. وفي حالة رفع الحصانة عن الأمين العام، تتخذ الجمعية العامة للإنتربول هذا القرار.
2. يتعين على الدوام الإعراب عن رفع الحصانة بشكل صريح.
3. يحق للدول الأطراف ويجب عليها رفع الحصانة عن ممثليها في كل الحالات التي تعوق فيها هذه الحصانة سير العدالة وحيث يمكن رفعها من دون المسّ بالغرض الذي مُنحت لأجله.
4. من واجب جميع الأشخاص الذين يتمتعون بالامتيازات والحصانات، من دون المسّ بامتيازاتهم وحصاناتهم هذه، احترام القوانين والأنظمة السارية على أراضي دولة طرف في هذا الاتفاق.
5. يتعاون الإنتربول في جميع الأوقات مع السلطات المختصة في الدول الأطراف في هذا الاتفاق لتيسير إقامة العدالة على نحو سليم، وضمنان التقيد بأنظمة الشرطة، ومنع أيّ استغلال للامتيازات والحصانات والتسهيلات المشار إليها في هذا الاتفاق.

المادة 15

تسوية الخلافات مع الغير

يتخذ الإنتربول التدابير الملائمة لتسوية الخلافات التالية بصورة مرضية:

- (أ) الخلافات الناجمة عن العقود التي يكون الإنتربول طرفاً فيها. ويجب أن يدرج الإنتربول في عقودها بنداً ينص على تسوية أيّ خلاف ينجم عن تفسير أو تنفيذ العقد عن طريق التشاور أو الوساطة، أو عن طريق إجراء تحكيمي تتفق عليه الأطراف، إذا تعذرت تسوية الخلاف بينها بطريقة ودية؛
- (ب) الخلافات ذات الصلة بمعاملة البيانات في منظومة الإنتربول للمعلومات، التي يمكن عرضها على لجنة الرقابة على المحفوظات؛
- (ج) الخلافات بين الإنتربول وموظفيه التي يمكن رفعها أمام المحكمة الإدارية التابعة لمنظمة العمل الدولية.

المادة 16

تسوية الخلافات مع الدول الأطراف

1. كل خلاف بين دولتين أو أكثر من الدول الأطراف أو بين الإنتربول ودولة أو أكثر من الدول الأطراف (المشار إليها فردياً بـ "طرف الخلاف"، ومعاً بـ "أطراف الخلاف") ناجم عن تفسير أو تطبيق هذا الاتفاق يُسبى عن طريق التفاوض أو التشاور أو بأيّ طريقة أخرى لتسويته متفق عليها.



2. ما لم يقرر أطراف الخلاف عكس ذلك، يسوى أيّ خلاف ناجم عن تفسير هذا الاتفاق أو تطبيقه تعذر تسويته وفقاً للفقرة (1) من هذه المادة، بناءً على طلب أحد أطراف الخلاف، بتحكيم نهائي وملزم وفقاً لـ "القواعد الاختيارية للتحكيم بين المنظمات الدولية والدول" الصادرة عن محكمة التحكيم الدائمة التي تصبح سارية في تاريخ فتح باب توقيع هذا الاتفاق. ويعيّن حكم واحد أو ثلاثة، وفقاً لما يتفق عليه أطراف الخلاف. وإذا اقتضى الأمر تعيين حكم وحيد، يُعيّن بالتراضي بين الأطراف، أو إذا تعذر ذلك، يعينه الأمين العام لمحكمة التحكيم الدائمة. وعندما تتألف هيئة التحكيم من ثلاثة أعضاء، يُعيّن كل طرف من أطراف الخلاف حكماً، أما الحكم الثالث الذي يرأس هيئة التحكيم فيُعَيّن باتفاق متبادل بين الحكّمين الآخرين، أو إذا تعذر ذلك، يعينه الأمين العام لمحكمة التحكيم الدائمة. ويتعين على الحكم المحتمل تعيينه، قبل تعيينه أو تأكيد هذا التعيين، أن يوقع إقراراً يفيد بأنه يقبل التعيين وجاهر للتحكيم وسيعمل بحياد واستقلالية. وقرار (قرارات) محكمة التحكيم نهائي وملزم للإنترول ولطرف الخلاف الآخر أو لأطراف الخلاف الأخرى.

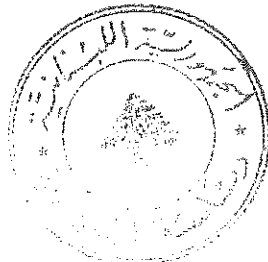
3. تُستخدَم في إجراءات التحكيم إحدى لغات العمل في الإنترول، أي الإسبانية أو الإنكليزية أو العربية أو الفرنسية.

4. تحافظ أطراف الخلاف ومحكمة التحكيم على سرية وجود إجراءات التحكيم ومضمونها، بما في ذلك على سبيل الذكر لا الحصر، جميع الملاحظات والقرارات والأحكام، إلا إذا تعين الكشف عن هذه المعلومات بمقتضى واجب نظامي أو قانوني مفروض على طرف أو أكثر من أطراف الخلاف. وفي هذه الحال، يستشير طرف الخلاف الملزم بالكشف عن المعلومات طرف الخلاف الآخر أو أطراف الخلاف الأخرى قبل الكشف عنها.

المادة 17

التعديلات

1. يجوز لكل دولة طرف اقتراح تعديل على هذا الاتفاق بإحالة طلب إلى الأمين العام للإنترول قبل 120 يوماً على الأقل من تاريخ افتتاح الدورة المقبلة للجمعية العامة.
2. يتأكد الأمين العام للإنترول من أن يكون طلب التعديل كاملاً وأن يُقدّم في المهلة المحددة له. وإذا استوفى هذان الشرطان، يحيل الطلب على اللجنة التنفيذية لإدراج التعديل المقترح في جدول الأعمال المؤقت للجمعية العامة وتعميمه على جميع البلدان الأعضاء قبل 90 يوماً على الأقل من تاريخ افتتاح الدورة المقبلة للجمعية العامة.
3. إذا تعلق التوصل إلى توافق في الآراء لاعتماد التعديل، يلزم لاعتماده توفّر أغلبية ثلاثة أخماس الدول الأطراف الحاضرة والمصوتة في دورة الجمعية العامة، شرط حضور أغلبية الدول الأطراف.
4. يعيّن الأمين العام على جميع الدول الأطراف والدول الموقعة أيّ تعديل يُعتمد على هذا النحو.
5. يدخل التعديل حيّز النفاذ بالنسبة للدول الأطراف التي صادقت عليه أو قبلته بعد ستين يوماً من تاريخ إيداع صكوك التصديق أو القبول لدى الأمين العام للإنترول من قبل ثلاثة أخماس الدول التي كانت أطرافاً في هذا الاتفاق في تاريخ اعتماد التعديل.



6. بالنسبة لكل دولة طرف تصادق على تعديل أو تقبله بعد إيداع العدد اللازم من صكوك التصديق أو القبول، يدخل التعديل حيّز النفاذ في اليوم الستين الذي يلي تاريخ إيداع صكوك التصديق أو القبول.
7. تُعتبر الدولة التي تصبح طرفاً في هذا الاتفاق بعد دخول التعديل حيّز النفاذ، ما لم تعرب عن خلافه:
 - (أ) طرفاً في هذا الاتفاق بصيغته المعدلة على هذا النحو؛
 - (ب) طرفاً في الاتفاق غير المعدل بالنسبة لأي دولة طرف غير ملزمة بتبني التعديل.

المادة 18

التفسير

1. لا يسري هذا الاتفاق بعد ذاته على نحو يلغي أيّ أحكام في القانون الأساسي للإنتربول ونظامه العام وملاحظته أو يخرج عنها.
2. ليس في هذا الاتفاق ما يمنع الدول الأطراف فيه من إبرام اتفاقات أخرى مع الإنتربول تؤكد أحكام هذا الاتفاق أو تكملها أو تضيف إليها أو تقلصها أو تعدلها أو توسع نطاقها.
3. ليس في أحكام هذا الاتفاق ما ينتقص من أحكام اتفاقات دولية أخرى أبرمت بين الإنتربول ودولة طرف أو بين بماء بسبب وجود مقر الإنتربول أو مكاتبه الإقليمية أو سائر مبادئه على أراضي هذه الدولة الطرف. وفي حال تعارضت أحكام هذا الاتفاق مع أحكام الاتفاقات المشار إليها آنفاً، تسري أحكام تلك الاتفاقات وتكون لها الأولوية.

المادة 19

التوقيع والتصديق والقبول والموافقة والانضمام

1. يُفتح باب توقيع هذا الاتفاق أمام البلدان الأعضاء في الإنتربول من تاريخ اعتماد من قبل الجمعية العامة إلى ما بعد مرور ستين على ذلك.
2. يخضع هذا الاتفاق للتصديق أو القبول أو الموافقة من قبل الدول الموقعة. وتودع صكوك التصديق أو القبول أو الموافقة لدى الأمين العام للإنتربول.
3. يبقى باب الانضمام إلى هذا الاتفاق مفتوحاً. وتودع وثائق الانضمام لدى الأمين العام للإنتربول.

المادة 20

الدخول حيّز النفاذ

1. يدخل هذا الاتفاق حيّز النفاذ بعد ثلاثين يوماً من تاريخ إيداع الصك الخامس للتصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام.



2. بالنسبة لكل دولة تصادق على هذا الاتفاق أو تقبله أو توافق عليه أو تنضم إليه بعد دخوله حيز النفاذ، يدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ في اليوم الثلاثين الذي يلي تاريخ إيداع صك التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام ذي الصلة لدى الأمين العام للإنتربول.

المادة 21

أحكام ختامية

1. يُسمح لدولة طرف بإبداء تحفظات عن هذا الاتفاق شرط أن يكون التحفظ متوافقاً مع هدفه والغرض منه، لكن لا يجوز إبداء التحفظات إلا عند إيداع صك التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام، ويبادر الأمين العام على الفور إلى إحاطة جميع البلدان الأعضاء في الإنتربول علماً بها.
2. يبقى هذا الاتفاق ساري المفعول بين الإنتربول وكل دولة أودعت صك قبول أو موافقة أو تصديق أو انضمام، شرط ألا يعود ساري المفعول في هذه الدولة الطرف إذا أودعت الأمين العام للإنتربول إشعاراً بالانسحاب منه، وذلك بعد ستة أشهر من استلام الأمين العام هذا الإشعار.

المادة 22

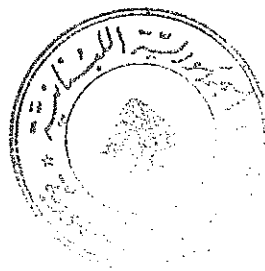
الوديع

الأمين العام للإنتربول هو الوديع لهذا الاتفاق.

إثباتاً لما تقدم، قام الممثلون الموقعون أدناه، المفوضون لذلك حسب الأصول من قبل حكوماتهم، بتوقيع هذا الاتفاق، محرر في مراكش، المملكة المغربية، في 24 تشرين الثاني/توفمبر 2025، باللغات الإسبانية والإنكليزية والعربية والفرنسية، وجميع النصوص متساوية في الحجية ومودعة في محفوظات الإنتربول. وسيحيل الأمين العام للإنتربول نسخة مصدقة طبق الأصل إلى جميع الدول الموقعة والمنضمة.



GENERAL AGREEMENT
ON THE PRIVILEGES AND IMMUNITIES
OF THE INTERNATIONAL CRIMINAL POLICE ORGANIZATION – INTERPOL



**GENERAL AGREEMENT ON THE PRIVILEGES AND IMMUNITIES OF THE
INTERNATIONAL CRIMINAL POLICE ORGANIZATION – INTERPOL**

The States Parties to this General Agreement:

Considering that the International Criminal Police Organization – INTERPOL (“ICPO-INTERPOL”) aims, under the terms of its Constitution, to ensure and promote the widest possible mutual assistance between all criminal police authorities within the limits of the domestic laws of its Member Countries and in the spirit of the Universal Declaration of Human Rights, and to establish and develop all institutions likely to contribute effectively to the prevention and suppression of ordinary law crimes,

Reaffirming the principles and purposes set out in the ICPO-INTERPOL’s Constitution,

Considering that, in accordance with paragraph 3 of Article 30 of the ICPO-INTERPOL’s Constitution, all the ICPO-INTERPOL’s Member Countries shall do their best to assist the Secretary General and the staff of the ICPO-INTERPOL in the discharge of their functions,

Considering that, in accordance with Article 31 of the ICPO-INTERPOL’s Constitution, the ICPO-INTERPOL needs the constant and active cooperation of its Member Countries, who should do all within their power which is compatible with the legislation of their countries to participate diligently in its activities,

Considering that the ICPO-INTERPOL’s mandate, activities and operations take place in the territory of all its Member Countries, with the consequent mobility of persons, goods and services required to carry out these activities and operations,

Considering also that the Representatives of the Member Countries, the Members of Certain of the ICPO-INTERPOL’s Bodies, and the Officials of the ICPO-INTERPOL must enjoy privileges and immunities in order to discharge their functions on behalf of the ICPO-INTERPOL with complete independence,

Considering that the purpose of such privileges and immunities is not to benefit individuals but to ensure the efficient performance of the functions of the Representatives of the Member Countries, the Members of Certain of the ICPO-INTERPOL’s Bodies, and the Officials of the ICPO-INTERPOL,

Desiring to clarify the extent of the privileges and immunities applicable to the ICPO-INTERPOL’s activities and operations,

Reaffirming the fundamental respect for the principles of the sovereign equality, territorial integrity, and political independence of States, and non-intervention by States in the domestic affairs of other States,

Convinced that granting such privileges and immunities will contribute to strengthening and developing international police cooperation,

Have agreed as follows:



Article 1
Definitions

1. For the purposes of this General Agreement:
 - (a) "Agreement" means the present General Agreement;
 - (b) "Archives of the ICPO-INTERPOL" means all information in any medium, including but not limited to the records, correspondences, papers, documents, manuscripts, photographs, films, recordings, computer programmes, video tapes, discs and data belonging to, sent to, received by, processed by, held by, produced by, elaborated by, or that is transiting through the ICPO-INTERPOL;
 - (c) "Constitution" means the Constitution of the ICPO-INTERPOL, which entered into force on 13 June 1956, and any subsequent amendments;
 - (d) "INTERPOL Information System" means all the structured material resources and software used by the ICPO-INTERPOL – databases, communications infrastructure, advanced sensor technology and other services – to process data through its channels in the context of international police cooperation;
 - (e) "Members of Certain of the ICPO-INTERPOL's Bodies" means the members of the Executive Committee, the members of the Commission for the Control of Files and the Advisers;
 - (f) "Officials of the ICPO-INTERPOL" means the Secretary General and staff members of the General Secretariat, within the meaning of Article 27 of the Constitution, who are subject to the INTERPOL Staff Regulations and Rules;
 - (g) "Official Activities" means activities necessary for and carried out in the implementation of the ICPO-INTERPOL's aims as set out in the Constitution;
 - (h) "Premises of the ICPO-INTERPOL" means the land, building(s) and/or parts of building(s), irrespective of ownership, used exclusively by the ICPO-INTERPOL in order to carry out its Official Activities, on a temporary or permanent basis, provided there is prior consent of the host country;
 - (i) "Property, Funds, and Assets" means property and funds owned, in custody of, or administered by the ICPO-INTERPOL in furtherance of its constitutional functions;
 - (j) "Representatives of Member Countries" means delegates from Member Countries duly accredited for attending sessions of the ICPO-INTERPOL's bodies or conferences or meetings convened by the ICPO-INTERPOL;
 - (k) "State Party" means any Member Country of the ICPO-INTERPOL for which this Agreement has entered into force;
 - (l) "Statutory Meetings" means sessions of the ICPO-INTERPOL's General Assembly and Executive Committee, Regional Conferences, Heads of National Central Bureaus Conferences, and any other meetings of a body or subsidiary body of the ICPO-INTERPOL held in accordance with the Constitution.
2. For the purposes of this Agreement, the following terms are accorded the meaning as provided in the Constitution:
 - (a) Advisers;
 - (b) Commission for the Control of Files;
 - (c) Executive Committee;



- (d) General Assembly;
- (e) General Secretariat;
- (f) National Central Bureau; and
- (g) Secretary General.

Article 2
Object and Purpose

This Agreement aims to grant the ICPO-INTERPOL privileges and immunities in order to carry out the missions outlined in its Constitution, specifically to support international police cooperation and the operations of the bodies mentioned in Article 5 of the Constitution. Each State Party shall grant to the ICPO-INTERPOL, its Officials, and other persons mentioned in Articles 8, 9, 10 and 11 privileges and immunities defined in this Agreement in order to enable the unhindered, independent, and responsible discharge of their functions in the interests of the ICPO-INTERPOL.

Article 3
Legal Personality

1. The ICPO-INTERPOL shall possess international legal personality.
2. It shall also have legal capacity, in particular:
 - (a) to contract;
 - (b) to acquire and dispose of immovable and movable property; and
 - (c) to institute legal proceedings.

Article 4
Immunity from Legal Process and Other Actions

1. The ICPO-INTERPOL, its property, funds, and assets, wherever located and by whomsoever held, shall enjoy immunity from judicial and other forms of legal process, except:
 - (a) insofar as in any particular case it has expressly waived such immunity; the waiver of jurisdictional immunity is not intended to imply a waiver of immunity regarding enforcement measures, for which a separate waiver is required;
 - (b) in respect of the enforcement of an award made under a dispute settlement mechanism provided for under Article 15(a); and
 - (c) arising from civil actions brought in case of damage resulting from an accident caused by a motor vehicle or other means of transportation owned by or used on behalf of the ICPO-INTERPOL.
2. The Premises, property, funds, and assets of the ICPO-INTERPOL shall be inviolable. The ICPO-INTERPOL's Premises, property, funds, and assets, wherever located and by whomsoever held, shall enjoy immunity from any form of search, seizure, confiscation, requisition, expropriation, and any other form of interference, whether by execution, administrative, judicial, or legislative action.



Article 5

Inviolability of Archives and Official Correspondence

1. The Archives of the ICPO-INTERPOL shall, at any and all times, be inviolable, wherever located and by whomsoever held.
2. The official correspondence of the ICPO-INTERPOL shall be inviolable. Its official correspondence and other official communications shall not be subject to censorship, control, or other interference. The ICPO-INTERPOL shall have the right to use codes and encryption. The ICPO-INTERPOL shall have the right to dispatch and receive correspondence and other communications by courier or in sealed bags, which shall be accorded the same privileges and immunities as those accorded to diplomatic couriers and bags.
3. With regard to its official communications, the ICPO-INTERPOL shall benefit from treatment equal to that granted to diplomatic missions in respect of any exemptions from duties and taxes payable on communications networks.

Article 6

Financial Facilities

The ICPO-INTERPOL may, without being restricted by any financial controls, regulations or moratoria:

- (a) Receive and hold funds and foreign exchange of any kind and open, operate and manage accounts in any currency; and
- (b) Freely transfer its funds or currency within any country, or from one country to another, and convert any currency held by it into any other currency, according to the procedures established by the applicable national legislation.

Article 7

Tax exemptions for official use

1. The ICPO-INTERPOL, its income, assets, and other property shall be exempt from all forms of direct taxation. It is understood, however, that the ICPO-INTERPOL will not claim exemption from duties, taxes or other charges of any kind which only constitute remuneration for services rendered.
2. Articles imported or exported by the ICPO-INTERPOL for its official use shall be exempted from customs duties, import taxes, direct and indirect taxes and levies, including value added tax (VAT) or measures with similar effect, as well as from restrictions and prohibitions on imports or exports, in accordance with national legislation, provided that articles imported under such exemptions will not be sold, transferred or otherwise disposed of, including free of charge, in the State Party into which they were imported, except under conditions agreed with the Government of that State Party.
3. The ICPO-INTERPOL's publications shall be exempt from payment of customs duties and from import and export prohibitions and restrictions.
4. The States Parties to this Agreement shall, in accordance with their national legislation, grant all necessary licenses and permits for the importation and exportation of the above-referenced articles and publications.



5. The ICPO-INTERPOL will not, as a general rule, claim exemption from excise duties and from taxes, such as VAT, on the purchase of any goods or services which form part of the price to be paid. Nevertheless, when the ICPO-INTERPOL is making purchases of a substantial value for its official use, States Parties to this Agreement will, whenever possible, make appropriate administrative arrangements for the remission or return of the amount of excise duty or tax. Goods for which an excise duty or VAT return (or remission) has been granted cannot be sold, transferred, or otherwise disposed of, including free of charge, unless under conditions agreed upon with the Government of the granting State Party.

Article 8

Travel for Statutory Meetings

1. The competent authorities of any State Party shall take all necessary measures to facilitate the entry into and exit from their territory for the purpose of attending a Statutory Meeting:
- (a) Representatives of Member Countries and their delegations;
 - (b) Members of the Executive Committee and their delegations;
 - (c) Officials of the ICPO-INTERPOL;
 - (d) Members of the Commission for the Control of Files and persons carrying out official duties on its behalf;
 - (e) Interpreters and minute-takers hired by the General Secretariat;
 - (f) Advisers; and
 - (g) Observers, experts, and other persons who have been officially invited to attend sessions of the ICPO-INTERPOL's Statutory Meetings, or to attend conferences or meetings convened by the ICPO-INTERPOL, or who have been officially requested by the ICPO-INTERPOL to perform duties within the framework of its bodies.
2. Any applications for visas or entry or exit permits required for persons referred to in paragraph (1) of this Article shall be dealt with free of charge and as quickly as possible in accordance with applicable legislation. The ICPO-INTERPOL will ensure that the persons concerned submit their visa applications sufficiently in advance.

Article 9

Members of Certain of the ICPO-INTERPOL's Bodies

Members of Certain of the ICPO-INTERPOL's bodies shall be granted within and with respect to the States Parties to this Agreement the following privileges and immunities while carrying out Official Activities and throughout their journey to or from the designated location where a meeting is held by the ICPO-INTERPOL:

- (a) Immunity from personal arrest or detention;
- (b) Immunity from inspection and seizure of their baggage;
- (c) Immunity from legal process of every kind, even if they no longer hold the status referred to above, in respect of words spoken or written and all acts performed by them in their official capacity;
- (d) Exemption from immigration restrictions or alien registration in the State Party they are visiting or through which they are passing in the exercise of their functions; and
- (e) Inviolability of all papers, documents and data, whether in hard-copy or electronic format.



Article 10
Representatives of Member Countries

1. Representatives of Member Countries who have been notified to the appropriate authorities of the States Parties to this Agreement shall be granted within and with respect to those States Parties the following privileges and immunities while participating in Official Activities and throughout their journey to or from the designated location where a meeting is held by the ICPO-INTERPOL:
 - (a) Immunity from arrest or detention;
 - (b) Immunity from inspection and seizure of their baggage;
 - (c) Immunity from legal process of every kind, even if they no longer hold the status referred to above, in respect of words spoken or written and all acts performed by them in their official capacity;
 - (d) Exemption from immigration restrictions or alien registration in the State Party they are visiting or through which they are passing in the exercise of their functions; and
 - (e) Inviolability of all papers, documents and data, whether in hard-copy or electronic format.
2. The provisions of this article are not applicable in relation to the authorities of a State Party of which the person is a national or permanent resident, or of which he or she has been a representative.

Article 11
Officials of the ICPO-INTERPOL

1. Officials of the ICPO-INTERPOL shall be granted the following privileges and immunities:
 - (a) Immunity from legal process of every kind, even after they have ceased to be Officials of the ICPO-INTERPOL, in respect of words spoken or written and all acts performed by them in their official capacity;
 - (b) Immunity from immigration restrictions and alien registration. Applications for visas, where required, from Officials of the ICPO-INTERPOL, when accompanied by a certificate that they are travelling to carry out Official Activities of the ICPO-INTERPOL, shall be dealt with as quickly as possible by the States Parties in accordance with applicable legislation. In addition, such persons shall be granted facilities for speedy travel;
 - (c) Exemption from national service obligations;
 - (d) The same privileges in respect of foreign exchange as are granted by the State Party to members of diplomatic missions, having comparable rank;
 - (e) The same protection and repatriation facilities with respect to themselves and members of their families forming part of their households as are accorded, in times of international crisis, to members of the staff of diplomatic missions; and
 - (f) Exemption from taxation with respect to the emoluments, including salaries, salary supplements and allowances, as well as compensations and indemnities paid to them by the ICPO-INTERPOL.
2. In addition, and without prejudice to the privileges and immunities set forth in paragraph (1) of this Article, the Secretary General of the ICPO-INTERPOL, including any Official acting in this capacity during the Secretary General's absence from duty, shall be accorded, while in the territory of a State Party, and throughout the duration of his or her functions, in respect of himself or herself, the privileges and immunities, exemptions and facilities normally



accorded to heads of diplomatic missions by that State Party, in accordance with international law.

3. The immunities referred to in paragraphs (1) and (2) of this Article do not extend to:
 - (a) Road traffic misdemeanours and offences;
 - (b) Civil actions brought in case of damage resulting from an accident caused by a motor vehicle or other means of transportation owned by or used on behalf of Officials.
4. The ICPO-INTERPOL shall determine the categories of Officials of the ICPO-INTERPOL to whom this Article shall apply and shall make this determination known to the States Parties. The ICPO-INTERPOL shall also inform the States Parties of any substantial changes in that regard.
5. The ICPO-INTERPOL shall notify a State Party to this Agreement if an Official is traveling to or transiting through its territory in his or her official capacity.
6. The ICPO-INTERPOL may, upon the request of a State Party, communicate to it the names of the Officials of the ICPO-INTERPOL to whom the provisions of this Article shall apply.
7. States Parties shall only be obliged to grant to their own nationals and permanent residents the immunities described in paragraph (1)(a) of this Article, without prejudice to their ability to extend further privileges and immunities described in paragraph (1) of this Article to their own nationals and permanent residents in accordance with their national legislation, and subject to their sole discretion.

Article 12 Right of Sojourn

No person enjoying privileges and immunities under this agreement shall be required by the Government of a State Party to this Agreement to leave its territory, during the performance of official duties, unless the State Party determines that there has been an abuse of the privileges and immunities granted under this Agreement.

Article 13 Security

1. At the Secretary General's request, the competent governmental authorities of the States Parties to this Agreement shall take all measures necessary to ensure the security of the ICPO-INTERPOL, Representatives of Member Countries, Members of Certain of the ICPO-INTERPOL's Bodies, and Officials of the ICPO-INTERPOL during Statutory Meetings, as well as during other meetings and conferences organized by the ICPO-INTERPOL on their territory.
2. Within their respective territories, the States Parties to this Agreement shall take all reasonable measures to ensure the security, safety, protection, and free movement of Officials of the ICPO-INTERPOL.
3. Within their respective territories, the States Parties to this Agreement shall take all reasonable measures for the protection of the Premises of the ICPO-INTERPOL from any intrusion, threat, or damage and to ensure that the tranquillity of the Premises of the ICPO-INTERPOL and the dignity of the ICPO-INTERPOL and its Officials are not jeopardized.



Article 14
Waiver of Privileges and Immunities

1. Privileges and immunities are granted under this Agreement in the interests of the ICPO-INTERPOL and not for the personal benefit of the individuals themselves. The Secretary General shall have the right and duty to waive the immunity of any Official of the ICPO-INTERPOL in any case where the immunity would impede the course of justice and can be waived without prejudice to the interests of the ICPO-INTERPOL. In case of a waiver of the immunity of the Secretary General, such waiver will be effected by the General Assembly of the ICPO-INTERPOL.
2. A waiver must always be express.
3. States Parties have the right and are under a duty to waive the immunity of their Representatives in any case where the immunity would impede the course of justice and can be waived without prejudice to the purpose for which the immunity is accorded.
4. Without prejudice to their privileges and immunities, it is the duty of all persons enjoying such privileges and immunities to respect the laws and regulations of a State Party's territory.
5. The ICPO-INTERPOL shall cooperate at all times with the appropriate authorities of the States Parties to this Agreement to facilitate the proper administration of justice, secure the observance of police regulations and prevent the occurrence of any abuse in connection with the privileges, immunities and facilities mentioned in this Agreement.

Article 15
Settlement of disputes with third parties

The ICPO-INTERPOL shall take appropriate measures to ensure the satisfactory settlement of disputes:

- (a) arising from contracts to which the ICPO-INTERPOL is a party. The ICPO-INTERPOL shall include in its contracts a clause whereby any dispute arising from the interpretation or performance of the contract shall be settled by consultation or mediation, or by an arbitration procedure agreed between the parties, in the absence of an amicable settlement of the dispute between them;
- (b) concerning data processing in the INTERPOL Information System, which may be brought before the Commission for the Control of Files; and
- (c) between the ICPO-INTERPOL and its Officials, which may be submitted to the Administrative Tribunal of the International Labour Organization.

Article 16
Settlement of disputes with States Parties

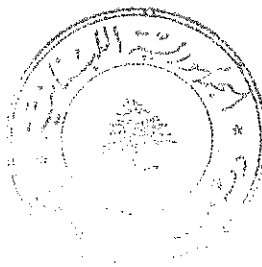
1. Any dispute between two or more States Parties, or between the ICPO-INTERPOL and one or more States Parties, (individually, "party to the dispute", or together, the "parties to the dispute") arising out of the interpretation or application of the present Agreement shall be settled by negotiation, consultation or any other agreed mode of settlement.



2. Unless the parties to the dispute decide otherwise, any dispute arising out of the interpretation or application of the present Agreement which cannot be settled in accordance with paragraph (1) of this Article shall, at the request of any party to the dispute, be settled by a final and binding arbitration in accordance with the Permanent Court of Arbitration's "Optional Rules for Arbitration Involving International Organizations and States", as in force on the date on which this Agreement is opened for signature. The number of arbitrators shall be either one or three, based on the agreement between the parties to the dispute. If a sole arbitrator is to be appointed, they shall be appointed by mutual agreement of the parties to the dispute or, failing that, by the Secretary-General of the Permanent Court of Arbitration. When the arbitral tribunal is composed of three members, each party to the dispute shall appoint one arbitrator, and the third presiding arbitrator, shall be appointed by mutual agreement between the two arbitrators or, failing that, by the Secretary-General of the Permanent Court of Arbitration. Before appointment or confirmation, a prospective arbitrator shall sign a statement of acceptance, availability, impartiality and independence. The award(s) of the arbitral tribunal shall be final and binding on the ICPO-INTERPOL and the other party or parties to the dispute.
3. The language of the arbitral proceeding shall be one of the working languages of the ICPO-INTERPOL, namely, Arabic, English, French, or Spanish.
4. The existence and content of the arbitral proceedings, including but not limited to all submissions, decisions, and awards, shall be kept confidential by the parties to the dispute and the arbitral tribunal, except where such information must be disclosed pursuant to a statutory or other legal obligation placed upon one or more of the parties to the dispute. In such case, the party to the dispute required to disclose the information shall consult the other party or parties to the dispute prior to disclosure.

Article 17
Amendments

1. Any State Party may propose an amendment to this Agreement by sending a request to the Secretary General of the ICPO-INTERPOL at least 120 days before the opening of the next General Assembly session.
2. The Secretary General of the ICPO-INTERPOL shall ensure that the request is complete and submitted within the applicable time limits. If these requirements are met, he or she will send a request to the Executive Committee for the inclusion of the amendment proposal on the provisional agenda of the General Assembly and circulate it to all Member Countries at least 90 days before the opening of the next General Assembly session.
3. The adoption of an amendment on which consensus cannot be reached shall require a three-fifths majority of States Parties present and voting at the General Assembly session, provided that a majority of States Parties is present.
4. The Secretary General shall circulate to all States Parties and signatory States any amendment so adopted.
5. An amendment shall enter into force for States Parties which have ratified or accepted the amendment sixty days after three-fifths of the States which were parties at the date of adoption of the amendment have deposited instruments of ratification or acceptance with the Secretary General of the ICPO-INTERPOL.



6. For each State Party ratifying or accepting an amendment after the deposit of the required number of instruments of ratification or acceptance, the amendment shall enter into force on the sixtieth day following the deposit of its instrument of ratification or acceptance.
7. A State which becomes a Party to the present Agreement after the entry into force of an amendment shall, failing an expression of different intention by that State:
 - (a) Be considered a Party to the present Agreement as so amended; and
 - (b) Be considered a Party to the unamended Agreement in relation to any State Party not bound by the amendment.

Article 18
Interpretation

1. This Agreement shall not in itself operate so as to abrogate or derogate from any provisions of the Constitution, its General Regulations and appendices.
2. Nothing in this Agreement shall preclude States Parties from concluding other agreements with the ICPO-INTERPOL confirming, supplementing, extending, curtailing, modifying, or amplifying the provisions of this Agreement.
3. The provisions of this Agreement shall not limit or prejudice the provisions of international agreements concluded between the ICPO-INTERPOL and a State Party by reason of the location in the territory of that State Party of the ICPO-INTERPOL's Headquarters, Regional Bureaus, or other Premises of the ICPO-INTERPOL. In case of conflict between the provisions of this Agreement and those in aforementioned agreements, the provisions of the latter shall take precedence.

Article 19
Signature, Ratification, Acceptance, Approval, and Accession

1. This Agreement shall be open for signature by the Member Countries of the ICPO-INTERPOL from the date on which it is adopted by the General Assembly until two years thereafter.
2. This Agreement shall be subject to ratification, acceptance, or approval by the signatory States. The instruments of ratification, acceptance, or approval shall be deposited with the Secretary General of the ICPO-INTERPOL.
3. This Agreement shall remain open for accession. The instruments of accession shall be deposited with the Secretary General of the ICPO-INTERPOL.

Article 20
Entry into Force

1. This Agreement shall enter into force thirty days after the date on which the fifth instrument of ratification, acceptance, approval, or accession is deposited.
2. For each State ratifying, accepting, approving, or acceding to this Agreement after its entry into force, this Agreement shall enter into force on the thirtieth day following the deposit with the Secretary General of the ICPO-INTERPOL of its instrument of ratification, acceptance, approval, or accession.



Article 21
Final Provisions

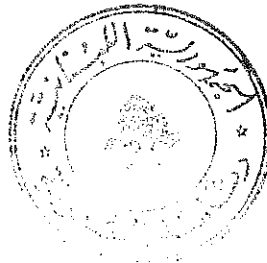
1. It shall be permissible for a State Party to make reservations to this Agreement, provided that such reservation is compatible with the object and purpose of this Agreement. Reservations may be made only at the time of the deposit of the instrument of ratification, acceptance, approval, or accession and shall immediately be communicated by the Secretary General to all Member Countries of the ICPO-INTERPOL.
2. This Agreement shall continue in force as between the ICPO-INTERPOL and every State which has deposited an instrument of acceptance, approval, ratification, or accession, provided that if a State Party files a notification of denunciation with the Secretary General of the ICPO-INTERPOL, this Agreement shall cease to be in force with respect to such State Party six months after the receipt of such notification by the Secretary General.

Article 22
Depositary

The Secretary General of the ICPO-INTERPOL shall be the depositary of this Agreement.

IN WITNESS WHEREOF, the undersigned Representatives, having been duly authorized thereto by their respective governments, have signed this Agreement.

Done at Marrakech, Kingdom of Morocco, on 24 November 2025, in the Arabic, English, French and Spanish languages, all texts being equally authoritative and deposited in the archives of the ICPO-INTERPOL, the Secretary General of which shall transmit a certified true copy to all signatory and acceding States.



ACCORD GÉNÉRAL

RELATIF AUX PRIVILÈGES ET IMMUNITÉS DE

L'ORGANISATION INTERNATIONALE DE POLICE CRIMINELLE - INTERPOL



**ACCORD GÉNÉRAL RELATIF AUX PRIVILÈGES ET IMMUNITÉS DE
L'ORGANISATION INTERNATIONALE DE POLICE CRIMINELLE - INTERPOL**

Les États Parties au présent Accord général,

Considérant que l'Organisation internationale de police criminelle - INTERPOL (ci-après « l'OIPC - INTERPOL ») a pour buts, aux termes de son Statut, d'assurer et de développer l'assistance réciproque la plus large de toutes les autorités de police criminelle, dans le cadre des lois existant dans ses pays membres et dans l'esprit de la Déclaration universelle des droits de l'homme, et d'établir et de développer toutes les institutions capables de contribuer efficacement à la prévention et à la répression des infractions de droit commun,

Réaffirmant les buts et principes énoncés dans le Statut de l'OIPC - INTERPOL,

Considérant qu'aux termes de l'article 30, troisième alinéa, du Statut de l'OIPC - INTERPOL, chaque Membre de l'OIPC - INTERPOL fera son possible pour accorder au secrétaire général et au personnel de l'OIPC - INTERPOL toutes les facilités pour l'exercice de leurs fonctions,

Considérant qu'aux termes de l'article 31 du Statut de l'OIPC - INTERPOL, l'Organisation a besoin de la coopération constante et active de ses pays membres, qui devront faire tous les efforts compatibles avec la législation de leur pays pour participer avec diligence à ses activités,

Considérant que la mission, les activités et les opérations de l'OIPC - INTERPOL s'étendent au territoire de tous ses pays membres, ce qui suppose que les personnes, les biens et les services doivent pouvoir circuler en vue de ces activités et opérations,

Considérant également que les représentants des pays membres, les membres de certains organes de l'OIPC - INTERPOL et les fonctionnaires de l'OIPC - INTERPOL doivent jouir de privilèges et immunités pour exercer en toute indépendance leurs fonctions,

Considérant que le but de ces privilèges et immunités n'est pas d'accorder un avantage aux personnes concernées, mais plutôt de leur permettre d'exercer efficacement leurs fonctions en tant que représentants des pays membres, que membres de certains organes de l'OIPC - INTERPOL ou que fonctionnaires de l'Organisation,

Désireux de préciser l'étendue des privilèges et immunités applicables aux activités et opérations de l'OIPC - INTERPOL,

Réaffirmant le respect fondamental des principes de l'égalité souveraine, de l'intégrité territoriale et de l'indépendance politique des États, ainsi que de la non-ingérence des États dans les affaires intérieures d'autres États,

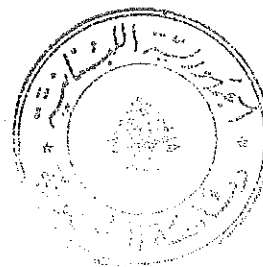
Convaincus que l'octroi de tels privilèges et immunités contribuera au renforcement et au développement de la coopération policière internationale,

Sont convenus de ce qui suit :



Article 1
Définitions

1. Aux fins du présent Accord général:
- a) le terme « Accord » s'entend du présent Accord général ;
 - b) le terme « archives de l'OIPC - INTERPOL » s'entend de l'ensemble des informations, sous quelque forme que ce soit, y compris, sans que ce soit limitatif, les registres, correspondances, papiers, documents, manuscrits, photographies, films, enregistrements, programmes informatiques, cassettes vidéo, disques et données, appartenant ou transmises à l'OIPC - INTERPOL, ou reçues, traitées, détenues, produites ou élaborées par celle-ci ou transitant par elle ;
 - c) le terme « Statut » s'entend du Statut de l'OIPC - INTERPOL, lequel est entré en vigueur le 13 juin 1956, et de ses modifications ultérieures ;
 - d) le terme « Système d'information d'INTERPOL » s'entend de l'ensemble structuré des moyens matériels et logiciels mis en œuvre par l'OIPC - INTERPOL, bases de données, infrastructure de communication, technologies avancées utilisant des capteurs et autres services, permettant le traitement de données par son canal dans le cadre de la coopération policière internationale ;
 - e) le terme « membres de certains des organes de l'OIPC - INTERPOL » s'entend des membres du Comité exécutif, des membres de la Commission de contrôle des fichiers et des conseillers ;
 - f) le terme « fonctionnaires de l'OIPC - INTERPOL » s'entend du secrétaire général et des membres du personnel du Secrétariat général au sens de l'article 27 du Statut, lesquels sont soumis au Statut du personnel et au Règlement du personnel d'INTERPOL ;
 - g) le terme « activités officielles » s'entend des activités nécessaires à la réalisation des buts de l'OIPC - INTERPOL énoncés dans son Statut et des activités menées à cette fin ;
 - h) le terme « locaux de l'OIPC - INTERPOL » s'entend des terrains, des bâtiments et des parties de bâtiment, quel qu'en soit le propriétaire, utilisés exclusivement par l'OIPC - INTERPOL afin de mener ses activités officielles, de manière permanente ou temporaire, sous réserve de l'accord préalable du pays hôte ;
 - i) le terme « biens, fonds et avoirs » désigne les biens et les fonds appartenant à l'OIPC - INTERPOL, dont elle a la garde ou qui sont administrés par celle-ci dans l'exercice de ses attributions statutaires ;
 - j) le terme « représentants des pays membres » s'entend des délégués des pays membres dûment accrédités pour assister aux sessions des organes de l'OIPC - INTERPOL ou aux conférences et réunions convoquées par celle-ci ;
 - k) le terme « État Partie » s'entend de tout pays membre de l'OIPC - INTERPOL pour lequel le présent Accord est entré en vigueur ;
 - l) le terme « réunions statutaires » s'entend des sessions de l'Assemblée générale et du Comité exécutif de l'OIPC - INTERPOL, des conférences régionales, des conférences des chefs des bureaux centraux nationaux et de toute autre réunion d'un organe ou organe subsidiaire de l'OIPC - INTERPOL tenue conformément au Statut ;



2. Aux fins du présent Accord, les termes suivants ont la signification qui leur est donnée dans le Statut :
- a) conseillers ;
 - b) Commission de contrôle des fichiers ;
 - c) Comité exécutif ;
 - d) Assemblée générale ;
 - e) Secrétariat général ;
 - f) bureau central national ;
 - g) secrétaire général.

Article 2 Objet et but

Le présent Accord vise à accorder à l'OIPC - INTERPOL des privilèges et immunités aux fins de l'accomplissement des missions énoncées dans son Statut, en particulier pour soutenir la coopération policière internationale et les activités des organes énumérés à l'article 5 du Statut. Chaque État Partie accorde à l'OIPC - INTERPOL, à ses fonctionnaires et aux autres personnes visées aux articles 8, 9, 10 et 11 les privilèges et immunités définis dans le présent Accord afin qu'ils puissent exercer leurs fonctions sans entrave, en toute indépendance et de manière responsable dans l'intérêt de l'OIPC - INTERPOL.

Article 3 Personnalité juridique

1. L'OIPC - INTERPOL possède la personnalité juridique internationale.
2. Elle possède également la capacité :
 - a) de contracter ;
 - b) d'acquérir et d'alléner des biens immobiliers et mobiliers ;
 - c) d'ester en justice.

Article 4 Immunité de juridiction et d'autres actions

1. L'OIPC - INTERPOL, ses biens, ses fonds et ses avoirs, où qu'ils se trouvent et quel qu'en soit le détenteur, jouissent de l'immunité de juridiction, que ce soit dans le cadre d'une procédure judiciaire ou d'une autre procédure légale, sauf :
 - a) dans la mesure où l'OIPC - INTERPOL y a expressément renoncé dans un cas particulier ; la levée de l'immunité de juridiction ne saurait être considérée comme une renonciation à l'immunité relative aux mesures d'exécution, pour laquelle une renonciation distincte est nécessaire ;
 - b) en cas d'exécution d'une sentence rendue dans le cadre d'un mécanisme de règlement des différends prévu par l'article 15(a) ;



- c) en cas d'action civile intentée au titre d'un préjudice résultant d'un accident causé par un véhicule automobile ou tout autre moyen de transport appartenant à l'OIPC - INTERPOL ou utilisé pour son compte.
2. Les locaux, biens, fonds et avoirs de l'OIPC - INTERPOL sont inviolables. Les locaux, biens, fonds et avoirs de l'OIPC - INTERPOL, où qu'ils se trouvent et quel qu'en soit le détenteur, sont exempts de toute forme de perquisition, saisie, confiscation, réquisition, expropriation ou de toute autre forme de contrainte au titre de mesures de caractère exécutif, administratif, judiciaire ou législatif.

Article 5

Inviolabilité des archives et de la correspondance officielle

1. Les archives de l'OIPC - INTERPOL sont inviolables à tout moment et en tout temps, où qu'elles se trouvent et quel qu'en soit le détenteur.
2. La correspondance officielle de l'OIPC - INTERPOL est inviolable. Cette correspondance et les autres communications officielles ne sont soumises à aucune censure, aucun contrôle ni aucune autre forme d'ingérence. L'OIPC - INTERPOL est en droit d'utiliser des codes et un chiffrement. L'OIPC - INTERPOL est en droit d'expédier et de recevoir de la correspondance et d'autres communications par courrier ou par valises scellées, lesquels bénéficient des mêmes privilèges et immunités que ceux accordés aux courriers et valises diplomatiques.
3. En ce qui concerne ses communications officielles, l'OIPC - INTERPOL bénéficie du même traitement que celui accordé aux missions diplomatiques s'agissant de toute exonération des droits et taxes applicables aux réseaux de communication.

Article 6

Facilités financières

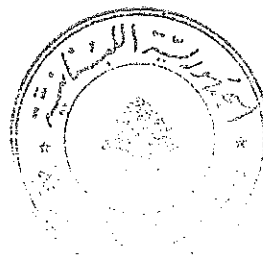
L'OIPC - INTERPOL peut, sans être astreinte à aucun contrôle, réglementation ou moratoire financier :

- a) recevoir et détenir des fonds et des devises de toute nature, et ouvrir, utiliser et gérer des comptes dans n'importe quelle monnaie ;
- b) transférer librement ses fonds et ses devises au sein d'un même pays ou d'un pays à l'autre et convertir toute devise détenue par elle en une autre devise, conformément aux procédures établies par la législation nationale applicable.

Article 7

Exonérations fiscales pour usage officiel

1. L'OIPC - INTERPOL, ses revenus, avoirs et autres biens sont exonérés de toute forme d'impôt direct. Il est convenu, toutefois, que l'OIPC - INTERPOL ne pourra prétendre à aucune exonération en ce qui concerne les impôts, taxes ou autres charges qui constituent la simple rémunération de services rendus.



2. Les articles importés ou exportés par l'OIPC - INTERPOL et destinés à son usage officiel sont exonérés de droits de douane, de taxes à l'importation, d'impôts et prélèvements directs et indirects, y compris de la taxe sur la valeur ajoutée (TVA) et de toute autre mesure d'effet équivalent, ainsi que de toute mesure de prohibition ou de restriction à l'importation ou à l'exportation, conformément à la législation nationale, à condition que les articles ainsi importés en franchise ne soient pas vendus, transférés ou autrement aliénés, y compris à titre gratuit, dans l'État Partie dans lequel ils ont été importés, si ce n'est aux conditions convenues avec le gouvernement de cet État Partie.
3. Les publications de l'OIPC - INTERPOL sont exonérées des droits de douane et de toute mesure de prohibition et de restriction à l'importation comme à l'exportation.
4. Les États Parties au présent Accord délivrent toutes les autorisations et tous les permis nécessaires à l'importation et à l'exportation des articles et publications susvisés, conformément à leur législation nationale.
5. L'OIPC - INTERPOL ne revendique pas, en règle générale, l'exonération des droits d'accise et des taxes, telles que la taxe sur la valeur ajoutée (TVA), sur l'achat de biens ou de services qui font partie du prix à payer. Toutefois, lorsqu'elle effectue des achats d'une valeur substantielle pour son usage officiel, les États Parties au présent Accord prennent, dans la mesure du possible, les dispositions administratives nécessaires en vue de la remise ou du remboursement des droits d'accise ou des taxes. Les biens pour lesquels une remise ou un remboursement des droits d'accise ou de la TVA a été accordé ne peuvent être vendus, transférés ou autrement aliénés, y compris à titre gratuit, si ce n'est aux conditions convenues avec le gouvernement de l'État Partie ayant accordé cette remise ou ce remboursement.

Article 8

Déplacements pour réunions statutaires

1. Les autorités compétentes de tout État Partie prennent toutes les mesures nécessaires pour faciliter l'entrée et la sortie de leur territoire, pour leur permettre de participer à des réunions statutaires :
 - a) des représentants des pays membres et de leurs délégations ;
 - b) des membres du Comité exécutif et de leurs délégations ;
 - c) des fonctionnaires de l'OIPC - INTERPOL ;
 - d) des membres de la Commission de contrôle des fichiers et des personnes exerçant des fonctions officielles pour celle-ci ;
 - e) des interprètes et des procès-verbalistes recrutés par le Secrétariat général ;
 - f) des conseillers ;
 - g) des observateurs, des experts et des autres personnes officiellement invitées à participer aux réunions statutaires de l'OIPC - INTERPOL ou à des conférences ou réunions convoquées par celle-ci, ou auxquelles l'Organisation a demandé officiellement d'exercer des fonctions dans le cadre de ses organes.
2. Les demandes de visas ou d'autorisations d'entrée ou de sortie dont pourraient avoir besoin les personnes visées au paragraphe 1 du présent article sont traitées sans frais et dans les meilleurs délais conformément à la législation applicable. L'OIPC - INTERPOL s'assurera que les personnes concernées déposent leurs demandes de visa suffisamment à l'avance.



Article 9

Membres de certains des organes de l'OIPC - INTERPOL

Dans les États Parties au présent Accord et à l'égard de ceux-ci, les membres de certains des organes de l'OIPC - INTERPOL jouissent des privilèges et immunités suivants dans l'exercice des activités officielles et pendant toute la durée de leur déplacement à destination ou en provenance du lieu désigné où se tient une réunion de l'OIPC - INTERPOL :

- a) l'immunité d'arrestation personnelle ou de détention ;
- b) l'immunité d'inspection et de saisie de leurs bagages ;
- c) l'immunité de toute juridiction, même s'ils ne possèdent plus la qualité indiquée ci-dessus, pour leurs paroles et écrits et pour tous les actes accomplis par eux en leur qualité officielle ;
- d) l'exemption de toutes restrictions à l'immigration ou de toutes formalités d'enregistrement des étrangers dans l'État Partie visité ou traversé par eux dans l'exercice de leurs fonctions ;
- e) l'inviolabilité de l'ensemble des papiers, documents et données, sous forme imprimée ou électronique.

Article 10

Représentants des pays membres

1. Les représentants des pays membres qui ont été notifiés aux autorités compétentes des États Parties au présent Accord jouissent, dans ces États Parties et à leur égard, des privilèges et immunités suivants lorsqu'ils participent aux activités officielles et pendant toute la durée de leur déplacement à destination ou en provenance du lieu désigné où se tient une réunion de l'OIPC - INTERPOL :
 - a) l'immunité d'arrestation personnelle ou de détention ;
 - b) l'immunité d'inspection et de saisie de leurs bagages ;
 - c) l'immunité de toute juridiction, même s'ils ne possèdent plus la qualité indiquée ci-dessus, pour leurs paroles et écrits et pour tous les actes accomplis par eux en leur qualité officielle ;
 - d) l'exemption de toutes restrictions à l'immigration ou de toutes formalités d'enregistrement des étrangers dans l'État Partie visité ou traversé par eux dans l'exercice de leurs fonctions ;
 - e) l'inviolabilité de l'ensemble des papiers, documents et données, sous forme imprimée ou électronique.
2. Les dispositions du présent article ne sont pas opposables aux autorités de l'État Partie dont la personne est ressortissante ou résidente permanente, ou dont elle a été la représentante.

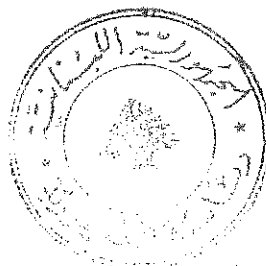
Article 11

Fonctionnaires de l'OIPC - INTERPOL

1. Les fonctionnaires de l'OIPC - INTERPOL jouissent des privilèges et immunités suivants :
 - a) l'immunité de toute juridiction, même lorsqu'ils ont cessé d'être des fonctionnaires de l'OIPC - INTERPOL, pour leurs paroles et écrits et pour tous les actes accomplis par eux en leur qualité officielle ;



- b) l'exemption de toutes restrictions à l'immigration ou de toutes formalités d'enregistrement des étrangers. Les demandes de visa –si elles sont nécessaires – présentées par des fonctionnaires de l'OIPC - INTERPOL, lorsqu'elles sont accompagnées d'un certificat attestant qu'ils se déplacent pour les besoins d'activités officielles de l'Organisation, sont traitées dans les meilleurs délais par les États Parties au présent Accord, conformément à la législation applicable. En outre, des facilités de déplacement rapide seront accordées à ces fonctionnaires ;
 - c) l'exemption des obligations de service national ;
 - d) les mêmes privilèges en matière de change que ceux accordés par l'État Partie aux membres du personnel de rang comparable des missions diplomatiques ;
 - e) les mêmes facilités de protection et de rapatriement, pour eux-mêmes et pour les membres de leur famille vivant à leur foyer, que celles accordées, en période de crise internationale, aux membres du personnel des missions diplomatiques ;
 - f) l'exonération d'impôts en ce qui concerne les émoluments, y compris les traitements, les suppléments de traitement, les indemnités, ainsi que les compensations et indemnisations qui leur sont versés par l'OIPC - INTERPOL.
2. Outre les privilèges et immunités énoncés au paragraphe 1 du présent article et sans préjudice de ceux-ci, le secrétaire général de l'OIPC - INTERPOL, ainsi que tout fonctionnaire qui le remplace en son absence, jouit, sur le territoire de tout État Partie et pendant toute la durée de ses fonctions, pour lui-même, des privilèges, immunités, exemptions et facilités normalement accordés aux chefs de missions diplomatiques par l'État partie concerné, conformément au droit international.
 3. Les immunités visées aux paragraphes 1 et 2 du présent article ne couvrent pas :
 - a) les infractions routières ;
 - b) les actions civiles intentées au titre d'un préjudice résultant d'un accident causé par un véhicule à moteur ou tout autre moyen de transport appartenant à un fonctionnaire ou utilisé pour son compte.
 4. L'OIPC - INTERPOL détermine les catégories de fonctionnaires de l'OIPC - INTERPOL auxquelles le présent article s'applique et en informe les États Parties. Elle informe par ailleurs les États Parties de toute modification importante à cet égard.
 5. Lorsque l'un de ses fonctionnaires se rend dans un État Partie au présent Accord ou transite par son territoire dans le cadre de ses fonctions officielles, l'OIPC - INTERPOL en informe cet État Partie.
 6. L'OIPC - INTERPOL peut, à la demande d'un État Partie, communiquer à celui-ci les noms des fonctionnaires de l'OIPC - INTERPOL auxquels s'appliquent les dispositions du présent article.
 7. Les États Parties sont uniquement tenus d'accorder à leurs propres ressortissants et résidents permanents les immunités indiquées au paragraphe 1(a) du présent article, sans préjudice de leur faculté de leur accorder également les privilèges et immunités indiquées au paragraphe 1, conformément à leur législation nationale et à leur entière discrétion.



Article 12
Droit de séjour

Aucune personne jouissant des privilèges et immunités prévus par le présent Accord ne saurait être obligée par le gouvernement d'un État Partie à ce dernier de quitter son territoire pendant l'exercice de ses fonctions officielles, sauf si l'État en question détermine qu'il a été fait un usage abusif des privilèges et immunités qui lui sont accordés en vertu du présent Accord.

Article 13
Sécurité

1. À la demande du secrétaire général, les autorités gouvernementales compétentes des États Parties au présent Accord prennent toutes les mesures nécessaires pour assurer la sécurité de l'OIPC - INTERPOL et celle des représentants des pays membres, des membres de certains des organes de l'OIPC - INTERPOL et des fonctionnaires de cette dernière pendant les réunions statutaires et les autres réunions et conférences organisées par l'OIPC - INTERPOL sur leur territoire.
2. Sur leurs territoires respectifs, les États Parties au présent Accord prennent toutes les mesures raisonnables pour assurer la sécurité, la sûreté, la protection et la libre circulation des fonctionnaires de l'OIPC - INTERPOL.
3. Sur leurs territoires respectifs, les États Parties au présent Accord prennent toutes les mesures raisonnables pour protéger les locaux de l'OIPC - INTERPOL contre toute intrusion, menace ou dégradation et pour s'assurer que la tranquillité des locaux de l'OIPC - INTERPOL et la dignité de l'OIPC - INTERPOL et de ses fonctionnaires ne sont pas menacées.

Article 14
Levée des privilèges et immunités

1. Les privilèges et immunités sont conférés par le présent Accord dans l'intérêt de l'OIPC - INTERPOL et non dans l'intérêt des personnes concernées. Le secrétaire général peut et doit lever l'immunité de tout fonctionnaire de l'OIPC - INTERPOL dans tous les cas où cette immunité empêcherait que justice soit faite et peut être levée sans porter préjudice aux intérêts de l'OIPC - INTERPOL. En cas de levée de l'immunité du secrétaire général, cette levée sera décidée par l'Assemblée générale de l'OIPC - INTERPOL.
2. La levée de l'immunité doit toujours être expresse.
3. Les États Parties peuvent et doivent lever l'immunité de leurs représentants dans tous les cas où cette immunité empêcherait que justice soit faite et peut être levée sans porter préjudice aux finalités pour lesquelles elle a été accordée.
4. Sans porter préjudice à ses privilèges et immunités, toute personne jouissant de ces privilèges et immunités est tenue de respecter les lois et réglementations en vigueur dans les territoires des États Parties.
5. L'OIPC - INTERPOL coopère en toutes circonstances avec les autorités compétentes des États Parties au présent Accord afin de faciliter la bonne administration de la Justice, d'assurer le respect des règlements de police et d'éviter tout usage abusif des privilèges, immunités et facilités énumérés dans le présent Accord.



Article 15

Règlement des différends avec des tiers

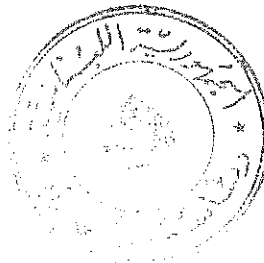
L'OIPC - INTERPOL prend les mesures nécessaires afin de parvenir à un règlement satisfaisant des différends :

- a) résultant de contrats auxquels l'Organisation est partie, L'OIPC - INTERPOL inclut dans ses contrats une clause selon laquelle tout différend portant sur l'interprétation ou l'exécution du contrat sera réglé par voie de consultation ou de médiation, ou sera soumis à une procédure d'arbitrage convenue entre les parties, en l'absence de règlement amiable du différend qui les oppose ;
- b) relatifs au traitement de données dans le Système d'information d'INTERPOL, ces différends pouvant être portés devant la Commission de contrôle des fichiers d'INTERPOL ;
- c) entre l'OIPC - INTERPOL et ses fonctionnaires, ces différends pouvant être soumis au Tribunal administratif de l'Organisation internationale du Travail.

Article 16

Règlement des différends avec des États Parties

1. Tout différend entre deux ou plusieurs États Parties, ou entre l'OIPC - INTERPOL et un ou plusieurs États Parties (individuellement, une « partie au différend » ou, collectivement, les « parties au différend »), portant sur l'interprétation ou l'application du présent Accord est réglé par voie de négociation ou de consultation ou par tout autre mode agréé de règlement des différends.
2. À moins que les parties au différend en décident autrement, tout différend portant sur l'interprétation ou l'application du présent Accord qui n'a pu être réglé conformément au paragraphe 1 du présent article est réglé, à la demande de l'une des parties au différend, par un arbitrage définitif et obligatoire, conformément au « Règlement facultatif d'arbitrage de la Cour permanente d'arbitrage pour les organisations internationales et les États », en vigueur à la date à laquelle le présent Accord est ouvert à la signature. Les arbitres sont au nombre de un ou de trois, selon l'accord des parties au différend. Si un arbitre unique doit être nommé, il est nommé d'un commun accord par les parties au différend ou, à défaut, par le secrétaire général de la Cour permanente d'arbitrage. Lorsque le tribunal arbitral est composé de trois membres, chaque partie au différend nomme un arbitre, et le troisième, qui préside le tribunal, est nommé d'un commun accord par les deux arbitres ou, à défaut, par le secrétaire général de la Cour permanente d'arbitrage. Avant sa nomination ou sa confirmation, l'arbitre pressenti signe une déclaration d'acceptation, de disponibilité, d'impartialité et d'indépendance. La ou les sentences du tribunal arbitral sont définitives et obligatoires pour l'OIPC - INTERPOL et pour l'autre (ou les autres) partie(s) au différend.
3. La langue de la procédure arbitrale est l'une des langues de travail de l'OIPC - INTERPOL, à savoir l'anglais, l'arabe, l'espagnol ou le français.
4. L'existence et le contenu de la procédure arbitrale, y compris, sans que cela soit limitatif, l'ensemble des conclusions, décisions et sentences, sont tenus confidentiels par les parties au différend et le tribunal arbitral, sauf lorsque ces informations doivent être divulguées conformément à une obligation statutaire ou autre obligation légale incombant à une ou plusieurs desdites parties. Dans ce cas, la partie tenue de divulguer les informations consulte l'autre ou les autres parties avant de procéder à cette divulgation.



Article 17
Modifications

1. Tout État Partie peut proposer une modification du présent Accord en transmettant une demande dans ce sens au secrétaire général de l'OIPC - INTERPOL au moins 120 jours avant l'ouverture de la session de l'Assemblée générale.
2. Le secrétaire général de l'OIPC - INTERPOL s'assure que la demande est complète et qu'elle a été présentée dans les délais impartis. Si ces conditions sont remplies, il transmet une demande au Comité exécutif en vue d'inscrire la proposition de modification à l'ordre du jour provisoire de l'Assemblée générale et la communique à l'ensemble des pays membres au moins 90 jours avant l'ouverture de la session de l'Assemblée générale.
3. Lorsqu'il n'est pas possible de parvenir à un consensus, l'adoption d'une modification nécessite une majorité des trois cinquièmes des États Parties présents et votant à la session de l'Assemblée générale, étant entendu que la majorité des États Parties est présente.
4. Le secrétaire général communique à l'ensemble des États Parties et des États signataires toute modification ainsi adoptée.
5. Une modification entre en vigueur pour les États Parties qui l'ont ratifiée ou acceptée 60 jours après que trois cinquièmes des États qui étaient Parties à la date de son adoption ont déposé des instruments de ratification ou d'acceptation auprès du secrétaire général de l'OIPC - INTERPOL.
6. Lorsqu'un État Partie ratifie ou accepte une modification après le dépôt du nombre requis d'instruments de ratification ou d'acceptation, cette modification entre en vigueur à son égard le 60^{ème} jour suivant le dépôt de son instrument de ratification ou d'acceptation.
7. Un État qui devient Partie au présent Accord après l'entrée en vigueur d'une modification est réputé, dès lors qu'il n'exprime pas une intention différente :
 - (a) être Partie au présent Accord ainsi modifié ;
 - (b) être Partie à l'Accord non modifié vis-à-vis de tout État Partie qui n'est pas lié par la modification.

Article 18
Interprétation

1. Aucune disposition du Statut, du Règlement général ou de ses annexes ne saurait être abrogée par le seul effet du présent Accord, lequel ne pourra pas davantage y apporter de dérogation.
2. Rien, dans le présent Accord, n'empêche les États Parties de conclure, avec l'OIPC - INTERPOL, d'autres accords visant à confirmer, à compléter, à étendre, à limiter, à modifier ou à renforcer les dispositions du présent Accord.
3. Les dispositions du présent Accord ne comportent aucune limitation et ne portent en rien préjudice aux dispositions des accords internationaux conclus entre l'OIPC - INTERPOL et un État Partie, en raison du fait que le siège, des bureaux régionaux ou d'autres locaux de l'OIPC - INTERPOL se trouvent sur ledit territoire de cet État Partie. En cas de conflit entre les dispositions du présent Accord et celles des accords internationaux susmentionnés, les dispositions de ces derniers prévaudront.



Article 19

Signature, ratification, acceptation, approbation et adhésion

1. Le présent Accord est ouvert à la signature des pays membres de l'OIPC - INTERPOL à compter de la date de son adoption par l'Assemblée générale et pendant une durée de deux ans suivant cette date.
2. Le présent Accord est soumis à ratification, acceptation ou approbation par les États signataires. Les Instruments de ratification, d'acceptation ou d'approbation sont déposés auprès du secrétaire général de l'OIPC - INTERPOL.
3. Le présent Accord reste ouvert à l'adhésion. Les instruments d'adhésion sont déposés auprès du secrétaire général de l'OIPC - INTERPOL.

Article 20

Entrée en vigueur

1. Le présent Accord entrera en vigueur trente jours après la date du dépôt du cinquième instrument de ratification, d'acceptation, d'approbation ou d'adhésion.
2. Pour tout État qui ratifie, accepte, approuve le présent Accord ou y adhère après son entrée en vigueur, ce dernier entre en vigueur le trentième jour qui suit le dépôt de son instrument de ratification, d'acceptation, d'approbation ou d'adhésion auprès du secrétaire général de l'OIPC - INTERPOL.

Article 21

Dispositions finales

1. Tout État Partie peut formuler des réserves au présent Accord, à condition qu'elles soient compatibles avec l'objet et le but de ce dernier. Il ne pourra le faire que lorsqu'il déposera son instrument de ratification, d'acceptation, d'approbation ou d'adhésion ; le secrétaire général communiquera immédiatement le texte des réserves à tous les pays membres de l'OIPC - INTERPOL.
2. Le présent Accord reste en vigueur entre l'OIPC - INTERPOL et tout État qui a déposé un instrument d'acceptation, d'approbation, de ratification ou d'adhésion, étant entendu toutefois que si un État Partie remet au secrétaire général de l'OIPC - INTERPOL un avis de dénonciation, le présent Accord cesse d'être en vigueur à l'égard dudit État Partie six mois après réception de cet avis par le secrétaire général.

Article 22

Dépositaire

Le secrétaire général de l'OIPC - INTERPOL est le dépositaire du présent Accord.

EN FOI DE QUOI, les représentants soussignés, dûment autorisés à cet effet par leurs gouvernements respectifs, ont signé le présent Accord.

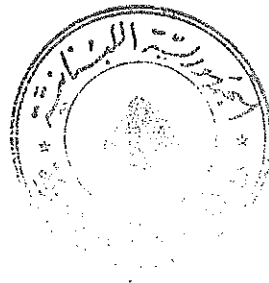
Fait à Marrakech, Royaume du Maroc, le 24 novembre 2025, en anglais, en arabe, en espagnol et en français, les quatre textes faisant également foi et étant déposés dans les archives de l'OIPC - INTERPOL. Le secrétaire général de l'OIPC - INTERPOL transmettra une copie certifiée conforme à tous les États signataires et adhérents.



ACUERDO GENERAL

SOBRE LOS PRIVILEGIOS E INMUNIDADES DE LA

ORGANIZACIÓN INTERNACIONAL DE POLICÍA CRIMINAL - INTERPOL



**ACUERDO GENERAL SOBRE LOS PRIVILEGIOS E INMUNIDADES DE LA ORGANIZACIÓN
INTERNACIONAL DE POLICÍA CRIMINAL - INTERPOL**

Los Estados Parte en el presente Acuerdo General:

Considerando que la Organización Internacional de Policía Criminal - INTERPOL (en lo sucesivo, «la OIPC-INTERPOL»), de conformidad con lo dispuesto en su Estatuto, tiene por finalidad conseguir y desarrollar, dentro del marco de la legislación nacional de sus países miembros y del respeto a la Declaración Universal de Derechos Humanos, la más amplia asistencia recíproca de las autoridades de policía criminal y establecer y desarrollar todas las instituciones que puedan contribuir a la prevención y a la represión de las infracciones de derecho común,

Reafirmando los principios y propósitos dispuestos en el Estatuto de la OIPC-INTERPOL,

Considerando que, de conformidad con el párrafo tercero del artículo 30 del Estatuto de la OIPC-INTERPOL, cada uno de los países miembros de la Organización debe hacer cuanto le sea posible para conceder al secretario general y al personal todas las facilidades necesarias para el desempeño de su cometido,

Considerando que, de conformidad con el artículo 31 del Estatuto de la OIPC-INTERPOL, la Organización necesita la cooperación permanente y activa de sus países miembros, los cuales deben hacer todos los esfuerzos compatibles con sus propias legislaciones para participar con diligencia en las actividades de la OIPC-INTERPOL,

Considerando que el cometido, las actividades y las operaciones de la OIPC-INTERPOL se ejecutan en el territorio de todos sus países miembros y que la realización de estas actividades y operaciones implica la movilidad de personas, bienes y servicios,

Considerando además que los representantes de los países miembros, los miembros de determinados órganos de la OIPC-INTERPOL y los funcionarios de la OIPC-INTERPOL deben gozar de los privilegios e inmunidades que les son necesarios para ejercer con total independencia sus funciones en nombre de la OIPC-INTERPOL,

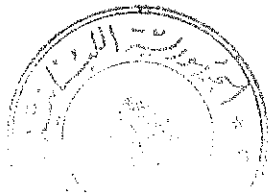
Considerando que la finalidad de tales privilegios e inmunidades no es beneficiar a las personas a título individual, sino garantizar que los representantes de los países miembros, los miembros de determinados órganos de la OIPC-INTERPOL y los funcionarios de la OIPC-INTERPOL desempeñen sus funciones de un modo eficiente,

Deseosos de precisar el alcance de los citados privilegios e inmunidades aplicables a las actividades y operaciones de la OIPC-INTERPOL,

Reafirmando el respeto fundamental de los principios de igualdad soberana, integridad territorial e independencia política de los Estados y de no intervención en los asuntos internos de otros Estados,

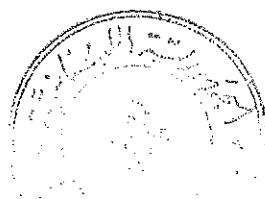
Convencidos de que la concesión de dichos privilegios e inmunidades contribuirá al refuerzo y al desarrollo de la cooperación policial internacional,

Convienen en lo siguiente:



Artículo 1
Definiciones

1. A los efectos del presente Acuerdo General, se entenderá por:
- a) «Acuerdo», el presente Acuerdo General;
 - b) «archivos de la OIPC-INTERPOL», toda la información, en cualquier soporte, entre ellos registros, correspondencia, papeles, documentos, manuscritos, fotografías, películas, grabaciones, programas informáticos, cintas de vídeo, discos y datos, que pertenezca a la OIPC-INTERPOL, que ella haya enviado o recibido, que haya tratado, producido o elaborado, que esté en su poder o que transite por ella;
 - c) «Estatuto», el Estatuto de la OIPC-INTERPOL, que entró en vigor el 13 de junio de 1956, y sus enmiendas posteriores;
 - d) «Sistema de Información de INTERPOL», el conjunto estructurado de recursos materiales y programas informáticos —bases de datos, infraestructura de comunicación, tecnologías avanzadas de sensores y otros servicios— empleados por la OIPC-INTERPOL para tratar datos por su conducto en el marco de la cooperación policial;
 - e) «miembros de determinados órganos de INTERPOL», los miembros del Comité Ejecutivo, los miembros de la Comisión de Control de los Ficheros de INTERPOL y los asesores;
 - f) «funcionarios de la OIPC-INTERPOL», el secretario general y los miembros del personal de la Secretaría General, en el sentido del artículo 27 del Estatuto de la OIPC-INTERPOL, sometidos al Estatuto y el Reglamento del Personal de la OIPC-INTERPOL;
 - g) «actividades oficiales», todas las actividades que han de llevarse a cabo para la consecución de los fines de la OIPC-INTERPOL dispuestos en el Estatuto y que se realizan en este sentido;
 - h) «locales de la OIPC-INTERPOL», el terreno, los edificios o las partes de estos utilizados exclusivamente por la OIPC-INTERPOL de forma permanente o temporal, independientemente de su titularidad, para realizar sus actividades oficiales, siempre y cuando exista el consentimiento previo del país anfitrión;
 - i) «bienes, fondos y haberes», los bienes y fondos de los que la OIPC-INTERPOL es titular, depositaria o administradora en el ejercicio de sus funciones estatutarias;
 - j) «representantes de los países miembros», los delegados de los países miembros debidamente acreditados para asistir a las reuniones de los órganos de INTERPOL, o a las conferencias o reuniones convocadas por la OIPC-INTERPOL;
 - k) «Estado Parte», cualquier país miembro de la OIPC-INTERPOL para el que el presente Acuerdo haya entrado en vigor;
 - l) «reuniones estatutarias», las reuniones del Comité Ejecutivo y la Asamblea General de la OIPC-INTERPOL, las conferencias regionales, las Conferencias de Jefes de las Oficinas Centrales Nacionales y cualesquiera otras reuniones de un órgano u organismo subsidiario de la OIPC-INTERPOL celebradas de acuerdo con el Estatuto.



2. A efectos del presente Acuerdo, los siguientes términos tienen el significado que les asigna el Estatuto:
- a) asesores;
 - b) Comisión de Control de los Ficheros;
 - c) Comité Ejecutivo;
 - d) la reunión de la Asamblea General;
 - e) Secretaría General;
 - f) Oficina Central Nacional;
 - g) secretario general.

Artículo 2
Objeto y finalidad

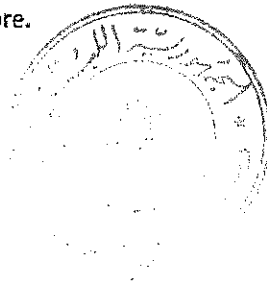
La finalidad del presente Acuerdo es otorgar privilegios e inmunidades a la OIPC-INTERPOL a fin de que pueda cumplir los cometidos dispuestos en su Estatuto, y en particular el de facilitar la cooperación policial internacional y las actividades de los órganos enumerados en el artículo 5 de dicho texto normativo. Cada Estado Parte concederá a la OIPC-INTERPOL, sus funcionarios y a las personas indicadas en los artículos 8, 9, 10 y 11 los privilegios e inmunidades recogidos en este Acuerdo al objeto de posibilitar el desempeño libre, independiente y responsable de sus funciones en interés de la OIPC-INTERPOL.

Artículo 3
Personalidad jurídica

1. - La OIPC-INTERPOL tiene personalidad jurídica internacional.
2. Gozará asimismo de capacidad jurídica, lo que le permitirá en particular:
 - a) contratar;
 - b) adquirir y enajenar bienes muebles e inmuebles;
 - c) entablar procedimientos judiciales.

Artículo 4
Inmunidad de jurisdicción y otras acciones

1. La OIPC-INTERPOL, así como sus bienes, fondos y haberes en cualquier parte y en poder de cualquier persona, gozarán de inmunidad de jurisdicción, ya sea en el marco de un proceso judicial o de otro tipo de proceso legal, a excepción:
 - a) de los casos en los que renuncie expresamente a esa inmunidad; la renuncia a la inmunidad jurisdiccional no implica la renuncia a la inmunidad relativa a las medidas ejecutorias, para las que será necesario establecer una renuncia aparte;
 - b) de lo que respecta a la ejecución de un laudo dictado en virtud de uno de los mecanismos de resolución de controversias previsto en el artículo 15 (a);
 - c) de cuando se deriven de acciones civiles ejercitadas en caso de daños ocasionados por un accidente provocado por un vehículo de motor u otro medio de transporte propiedad de la OIPC-INTERPOL o utilizado en su nombre.



2. Los locales, los bienes, los fondos y los haberes de la OIPC-INTERPOL serán inviolables. Los locales, los bienes, los fondos y los haberes de la OIPC-INTERPOL, donde quiera que se encuentren y quienquiera que los tenga en su poder, gozarán de inmunidad contra toda forma de registro, incautación, confiscación, requisa, expropiación, y contra toda otra forma de interferencia, ya sea de carácter ejecutivo, administrativo, judicial o legislativo.

Artículo 5

Inviolabilidad de los archivos y la correspondencia oficial

1. Los archivos de la OIPC-INTERPOL serán en todo momento inviolables, independientemente del lugar donde se encuentren y de quién sea su titular.
2. La correspondencia oficial de INTERPOL es inviolable. La correspondencia oficial y las comunicaciones oficiales de la Organización no podrán ser objeto de censura ni ser sometidas a controles u otras medidas de intervención. La OIPC-INTERPOL podrá emplear claves y encriptación. Gozará del derecho de despachar y recibir correspondencia y otras formas de comunicación, ya sea por correo o valija sellada, las cuales gozarán de los mismos privilegios e inmunidades que los concedidos a los correos y valijas diplomáticas.
3. Por lo que se refiere a sus comunicaciones oficiales, la OIPC-INTERPOL recibirá un tratamiento equivalente al concedido a las misiones diplomáticas respecto a la exención del pago de los derechos e impuestos aplicables a las redes de comunicación.

Artículo 6

Facilidades financieras

La OIPC-INTERPOL, que no quedará restringida por ningún tipo de control, reglamentación o moratoria de carácter financiero, podrá:

- a) recibir y guardar fondos y divisas de todo tipo, y abrir, operar y gestionar cuentas bancarias en cualquier moneda;
- b) transferir libremente sus fondos o divisas de un país a otro o dentro de un mismo país y convertir todas las divisas que obren en su poder en otra moneda, de conformidad con el procedimiento previsto por la legislación nacional aplicable.

Artículo 7

Exención de impuestos para uso oficial

1. La OIPC-INTERPOL, sus ingresos, haberes y demás bienes estarán exentos de todo tipo de impuestos directos. Con todo, queda entendido que la OIPC-INTERPOL no reclamará la exención del pago de todo derecho, impuesto o gravamen de otro tipo que únicamente constituya una remuneración por los servicios prestados.
2. Los artículos importados o exportados por la OIPC-INTERPOL para hacer un uso oficial de ellos estarán exentos de aranceles aduaneros, derechos de importación, impuestos y gravámenes directos e indirectos, como el impuesto sobre el valor añadido (IVA) u otras medidas con efectos similares, así como de las limitaciones y prohibiciones aplicables a las importaciones y las exportaciones, teniendo en cuenta, sin embargo, que los artículos importados en virtud de esta exención no serán revendidos, transmitidos o enajenados de cualquier otro modo, tampoco de manera gratuita, en el Estado Parte al que hayan sido importados, salvo en las condiciones convenidas con las autoridades nacionales competentes.



3. Las publicaciones de la OIPC-INTERPOL estarán exentas del pago de derechos de aduana, así como de toda restricción y prohibición de importación y exportación.
4. Los Estados Parte en el presente Acuerdo, de conformidad con su legislación nacional, concederán las licencias y los permisos necesarios para la importación y la exportación de los artículos y publicaciones indicados *supra*.
5. La OIPC-INTERPOL, por regla general, no reclamará una exención del pago de derechos especiales e impuestos, como el impuesto sobre el valor añadido (IVA), incluido en el precio de compra de bienes o servicios. No obstante, cuando la OIPC-INTERPOL efectúe compras por un valor sustancial que sean destinadas para su uso oficial, los Estados Parte en el presente Acuerdo tomarán, siempre que sea posible, las disposiciones administrativas oportunas para la exoneración o devolución del importe del derecho o impuesto. Los bienes en favor de los cuales se haya concedido la devolución de un impuesto especial o del IVA (o su condonación) no podrán ser vendidos, transferidos ni se dispondrá de ellos de cualquier otro modo, incluyendo de forma gratuita, salvo en las condiciones convenidas con las autoridades nacionales competentes del Estado Parte concedente.

Artículo 8

Viajes para asistir a reuniones estatutarias

1. Las autoridades competentes de los Estados Parte adoptarán las medidas necesarias para facilitar la entrada en su territorio y la salida de este de las siguientes personas, cuando viajen para asistir a una reunión estatutaria la OIPC-INTERPOL:
 - a) los representantes de los países miembros y sus delegaciones;
 - b) los miembros del Comité Ejecutivo y sus delegaciones;
 - c) los funcionarios de INTERPOL;
 - d) los miembros de la Comisión de Control de los Ficheros y las personas que ejerzan funciones oficiales para esta;
 - e) los intérpretes y redactores de actas contratados por la Secretaría General;
 - f) los asesores, y
 - g) los observadores, especialistas y demás personas que hayan sido oficialmente invitados a asistir a las reuniones estatutarias de la OIPC-INTERPOL o a conferencias o reuniones convocadas por la Organización, o cuya presencia haya sido solicitada oficialmente por la OIPC-INTERPOL para llevar a cabo tareas en el marco de sus órganos.
2. Las solicitudes de visados o las autorizaciones de entrada o salida que precisen las personas referidas en el apartado 1) se concederán sin gastos y con la máxima celeridad, de conformidad con la legislación aplicable. La OIPC-INTERPOL se asegurará de que las personas en cuestión envíen sus solicitudes de visado con suficiente antelación.



Artículo 9

Miembros de determinados órganos de la OIPC-INTERPOL

Los miembros de determinados órganos de la OIPC-INTERPOL se verán concedidos, dentro de los Estados Parte del presente Acuerdo y con respecto a ellos, los siguientes privilegios e inmunidades en el desempeño de las actividades oficiales y en los desplazamientos desde y hacia los lugares designados para celebrar una reunión de la OIPC-INTERPOL:

- a) inmunidad de arresto o detención personal;
- b) inmunidad de inspección e incautación de equipaje;
- c) inmunidad contra todo procedimiento judicial, incluso cuando hayan dejado de formar parte de las categorías indicadas anteriormente, respecto de las declaraciones orales o escritas y los actos que hayan realizado en el ejercicio de sus funciones oficiales;
- d) exención respecto de restricciones de inmigración o requisitos de registro de extranjeros aplicables en el Estado Parte que visiten o por el que transiten en el ejercicio de sus funciones; e
- e) inviolabilidad de todos los papeles, documentos y datos, tanto en papel como en formato electrónico.

Artículo 10

Representantes de los países miembros

1. Los representantes de los países miembros que hayan sido notificados a las autoridades competentes de los Estados Parte en el presente Acuerdo se verán concedidos, dentro del territorio de los Estados Parte de que se trate y con respecto a ellos, los siguientes privilegios e inmunidades en el desempeño de actividades oficiales y en los desplazamientos desde y hacia los lugares designados para celebrar una reunión de la OIPC-INTERPOL:

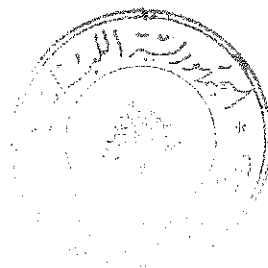
- a) inmunidad de arresto o detención;
- b) inmunidad de inspección e incautación de equipaje;
- c) inmunidad contra todo procedimiento judicial, incluso cuando hayan dejado de formar parte de las categorías indicadas anteriormente, respecto de las declaraciones orales o escritas y los actos que hayan realizado en el ejercicio de sus funciones oficiales;
- d) exención respecto de restricciones de inmigración o requisitos de registro de extranjeros aplicables en el Estado Parte que visiten o por el que transiten en el ejercicio de sus funciones;
- e) inviolabilidad de todos los papeles, documentos y datos, tanto en papel como en formato electrónico.

2. Las disposiciones de este artículo no se aplican a las autoridades del Estado Parte del que la persona sea ciudadana o residente permanente, o del que dicha persona haya sido representante.



Artículo 11
Funcionarios de la OIPC-INTERPOL

1. Los funcionarios de INTERPOL gozarán de los privilegios e inmunidades siguientes:
 - a) inmunidad contra todo procedimiento judicial, incluso cuando ya no tengan la condición de funcionarios de la OIPC-INTERPOL, respecto de las declaraciones orales o escritas y los actos que hayan realizado en el ejercicio de sus funciones oficiales;
 - b) inmunidad contra las restricciones de inmigración o los requisitos de registro de extranjeros. Las solicitudes de visado —cuando el visado sea necesario— de los funcionarios de la OIPC-INTERPOL que vayan acompañadas de un certificado que acredite que el motivo del viaje es la realización de actividades oficiales de la Organización deberán ser tramitadas con la máxima celeridad por los Estados Parte en conformidad con la legislación aplicable, y, además, a esas personas se les otorgarán facilidades para viajar rápidamente;
 - c) exención de toda obligación de servicio nacional;
 - d) los mismos privilegios en materia de cambio de divisas que los otorgados por el Estado Parte a los miembros de las misiones diplomáticas de rango comparable;
 - e) para ellos y los miembros de sus respectivas unidades familiares, las mismas medidas de protección y facilidades de repatriación que las concedidas en períodos de crisis internacional a los miembros del personal de las misiones diplomáticas;
 - f) exención de impuestos sobre los emolumentos, lo que incluye los sueldos, los suplementos de sueldo y las primas, así como las compensaciones y las indemnizaciones que reciben de la OIPC-INTERPOL.
2. Además de los privilegios e inmunidades especificados en el apartado 1) del presente artículo, y sin perjuicio de ello, el secretario general de la OIPC-INTERPOL, así como todo funcionario que actúe en nombre de él durante su ausencia, gozarán, mientras se hallen en el territorio del Estado Parte y durante el desempeño de sus funciones, de los privilegios e inmunidades, exenciones y facilidades que habitualmente otorga el Estado Parte de que se trate a los enviados diplomáticos, de conformidad con el derecho internacional.
3. Las inmunidades especificadas en los apartados 1) y 2) del presente artículo no se hacen extensivas:
 - a) a las infracciones de tráfico y delitos de circulación;
 - b) a las acciones civiles incoadas en caso de daños ocasionados por un accidente provocado por un vehículo de motor u otro medio de transporte propiedad de un funcionario o utilizado en su nombre.
4. La OIPC-INTERPOL determinará las categorías de funcionarios de la Organización a quienes debe aplicarse este artículo y comunicará esta decisión a los Estados Parte. La OIPC-INTERPOL informará asimismo a los Estados Parte de todo cambio sustancial a este respecto.
5. La OIPC-INTERPOL notificará a un Estado Parte del presente Acuerdo si un funcionario viaja a su territorio o transita por él en el ejercicio de sus funciones oficiales.
6. A petición de un Estado Parte, la OIPC-INTERPOL le comunicará los nombres de los funcionarios de la Organización a los que se aplican las disposiciones del presente artículo.
7. Los Estados Parte solo estarán obligados a otorgar a sus propios nacionales y residentes permanentes las inmunidades especificadas en el apartado 1 (a) del presente artículo, sin perjuicio de su capacidad para ampliar los privilegios e inmunidades descritos en el apartado 1) del presente artículo a sus propios nacionales y residentes permanentes de conformidad con su legislación nacional, y con sujeción a su criterio exclusivo.



Artículo 12
Derecho de estancia

Ninguna persona que goce de privilegios e inmunidades en virtud del presente Acuerdo será obligada por la Administración de un Estado Parte en este Acuerdo a abandonar su territorio durante el desempeño de sus funciones oficiales, salvo en caso de que el Estado Parte determine que se ha producido un abuso de los privilegios e inmunidades otorgados en virtud del presente Acuerdo.

Artículo 13
Seguridad

1. A petición del secretario general, las autoridades gubernamentales competentes de los Estados Parte del presente Acuerdo tomarán las medidas necesarias para garantizar la seguridad de la OIPC-INTERPOL, de los representantes de los países miembros, de los miembros de determinados órganos de la Organización y de los funcionarios de la Organización durante la celebración de las reuniones estatutarias y durante las demás reuniones y conferencias organizadas por la OIPC-INTERPOL en su territorio.
2. En sus respectivos territorios, los Estados Parte en el presente Acuerdo adoptarán todas las medidas razonables para garantizar la seguridad, la protección y la libre circulación de los funcionarios de la OIPC-INTERPOL.
3. En sus respectivos territorios, los Estados Parte en el presente Acuerdo adoptarán todas las medidas razonables para proteger los locales de la OIPC-INTERPOL de cualquier intrusión, peligro o daño, así como para velar por mantenerlos libres de perturbaciones y preservar la dignidad de la OIPC-INTERPOL y de sus funcionarios.

Artículo 14
Suspensión de los privilegios e inmunidades

1. Los privilegios e inmunidades concedidos en virtud del presente Acuerdo se otorgan en interés de la OIPC-INTERPOL y no en beneficio personal de las personas a las que se conceden. El secretario general tendrá el derecho y el deber de suspender la inmunidad de todo funcionario de la Organización en aquellos casos en los que la inmunidad impida el curso de la justicia y pueda ser suspendida sin que se perjudiquen los intereses de la OIPC-INTERPOL. En caso de suspenderse la inmunidad del secretario general, la suspensión será realizada por la Asamblea General de la OIPC-INTERPOL.
2. La suspensión de los privilegios e inmunidades debe siempre ser expresa.
3. Los Estados Parte tienen el derecho y el deber de suspender la inmunidad de sus representantes en los casos en que la inmunidad impida el curso de la justicia y pueda ser suspendida sin perjuicio del propósito con el que fue concedida.
4. Sin perjuicio de sus privilegios e inmunidades, todas aquellas personas que gocen de ellos tienen el deber de respetar las leyes y las normas del territorio de un Estado Parte.
5. La OIPC-INTERPOL cooperará en todo momento con las autoridades competentes de los Estados Parte de este Acuerdo con miras a facilitar la correcta administración de la justicia, garantizar la observancia de las normas policiales y evitar todo abuso de los privilegios, inmunidades y facilidades enumeradas en el presente Acuerdo.



Artículo 15

Resolución de controversias con terceros

La OIPC-INTERPOL adoptará las medidas que considere apropiadas para la resolución satisfactoria de controversias en los siguientes casos:

- a) Controversias resultantes de contratos en los que la OIPC-INTERPOL sea parte. La Organización incluirá en sus contratos una cláusula que estipule que las controversias derivadas de la interpretación o la ejecución del contrato se resolverán por la vía de consultas o de mediación, o, de no poder alcanzarse una solución amistosa a la controversia, mediante un procedimiento de arbitraje acordado entre las Partes.
- b) Controversias resultantes del tratamiento de datos en el Sistema de Información de INTERPOL que puedan presentarse ante la Comisión de Control de los Ficheros de INTERPOL.
- c) Controversias surgidas entre la OIPC-INTERPOL y sus funcionarios que puedan presentarse ante el Tribunal Administrativo de la Organización Internacional del Trabajo.

Artículo 16

Resolución de controversias con un Estado Parte

1. Cualquier controversia entre dos o más Estados Parte o entre la OIPC-INTERPOL y uno o más Estados Parte (considerados individualmente como «la parte en la controversia» o en conjunto como «las partes en la controversia») derivada de la interpretación o la ejecución del presente Acuerdo se resolverá por vía de negociación, consulta o cualquier otra modalidad de resolución convenida.
2. A menos que las partes en la controversia decidan lo contrario, las controversias derivadas de la interpretación o la ejecución del presente Acuerdo que no puedan resolverse en atención a lo dispuesto en el apartado 1) del presente Acuerdo se resolverán, a petición de cualquiera de las partes en la controversia, mediante un arbitraje definitivo y vinculante de conformidad con el Reglamento Facultativo de la Corte Permanente de Arbitraje para el Arbitraje entre Organizaciones Internacionales y Estados que esté en vigor en la fecha en que el presente Acuerdo quede abierto a la firma. Habrá uno o tres árbitros, según convengan las partes en la controversia. Si se conviene en disponer de un solo árbitro, este será designado de común acuerdo entre las partes en la controversia o, en su defecto, por el secretario general de la Corte Permanente de Arbitraje. Cuando el tribunal de arbitraje esté compuesto por tres miembros, cada parte en la controversia designará a un árbitro y el tercero, que presidirá el tribunal, será designado de común acuerdo entre los dos árbitros o, en su defecto, por el secretario general de la Corte Permanente de Arbitraje. Antes de su nombramiento o confirmación, la persona propuesta como árbitro debe suscribir una declaración de aceptación, disponibilidad, imparcialidad e independencia. Los laudos arbitrales serán definitivos y obligatorios para la OIPC-INTERPOL y toda otra parte en la controversia.
3. El procedimiento arbitral se efectuará en cualquiera de los idiomas de trabajo de la OIPC-INTERPOL: árabe, español, francés o inglés.
4. Las partes en la controversia y el tribunal de arbitraje mantendrán la confidencialidad de la existencia y el contenido del procedimiento arbitral, lo que incluye, por ejemplo, todos los documentos, decisiones y laudos, salvo cuando al menos una parte tenga la obligación reglamentaria, o una obligación legal de otra índole, de dar a conocer dicha información. En este caso, la parte en la controversia que deba dar a conocer la información consultará a la otra parte, o a las otras partes, antes de proceder a ello.



Artículo 17
Modificaciones

1. Todo Estado Parte podrá proponer modificaciones al presente Acuerdo, dirigiendo una solicitud al secretario general de la OIPC-INTERPOL al menos 120 días antes de la apertura de la siguiente reunión de la Asamblea General.
2. El secretario general de la OIPC-INTERPOL se asegurará de que la solicitud está completa y que ha sido presentada dentro de los plazos aplicables. En el caso de reunir estos requisitos, enviará una petición al Comité Ejecutivo para que incluya la propuesta de modificación en el orden del día provisional de la reunión de la Asamblea General y la transmitirá a todos los países miembros al menos 90 días antes de la apertura de la siguiente reunión de la Asamblea General.
3. Las modificaciones respecto de las cuales no pueda llegarse a un consenso serán aprobadas por una mayoría de tres quintos de los Estados Parte presentes y votantes en la reunión de la Asamblea General, con la condición de que esté presente una mayoría de los Estados Parte.
4. El secretario general transmitirá a todos los Estados Parte y a los Estados signatarios las modificaciones aprobadas por este conducto.
5. Una modificación entrará en vigor para los Estados Parte que la hayan ratificado o aceptado sesenta días después del depósito de los instrumentos de ratificación o aceptación en poder del secretario general de la OIPC-INTERPOL por las tres quintas partes de los Estados que eran Partes en la fecha en que se aprobó la modificación.
6. Para los Estados Parte que ratifiquen o acepten la modificación cuando ya se haya depositado el número requerido de instrumentos de ratificación o aceptación, la modificación entrará en vigor sesenta días después del depósito del instrumento de ratificación o aceptación del Estado Parte de que se trate.
7. Salvo que exprese otra intención, todo Estado que pase a ser Parte del presente Acuerdo después de la entrada en vigor de una modificación:
 - a) se considerará Parte del presente Acuerdo modificado; y
 - b) se considerará Parte en el presente Acuerdo sin modificar respecto de cualquier Estado Parte que no esté obligado por la citada modificación.

Artículo 18
Interpretación

1. El presente Acuerdo no tendrá por sí mismo efecto abrogatorio o restrictivo sobre ninguna de las disposiciones del Estatuto de la OIPC-INTERPOL ni de su Reglamento General y sus anexos.
2. Nada de lo dispuesto en el presente Acuerdo impedirá a los Estados Parte en este Acuerdo celebrar otros acuerdos con la OIPC-INTERPOL que confirmen, complementen, prorroguen, restrinjan, modifiquen o amplíen las disposiciones del presente Acuerdo.
3. Las disposiciones del presente Acuerdo no limitarán ni menoscabarán en forma alguna lo dispuesto en otros acuerdos internacionales celebrados entre la OIPC-INTERPOL y un Estado Parte por estar en el territorio de dicho Estado Parte la sede de la Organización o por haber en él oficinas regionales u otras instalaciones de la OIPC-INTERPOL. En caso de conflicto entre las disposiciones del presente Acuerdo y las de los acuerdos antes citados, prevalecerán las disposiciones de estos últimos.



Artículo 19

Firma, ratificación, aceptación, aprobación y adhesión

1. El presente Acuerdo estará abierto a la firma de los países miembros de la OIPC-INTERPOL desde el día en el que haya sido aprobado por la Asamblea General hasta dos años después de esa fecha.
2. El presente Acuerdo está sujeto a la ratificación, aceptación o aprobación de los Estados signatarios. Los instrumentos de ratificación, aceptación o aprobación serán depositados en poder del secretario general de la OIPC-INTERPOL.
3. El presente Acuerdo estará abierto a nuevas adhesiones. Los instrumentos de adhesión serán depositados en poder del secretario general de INTERPOL.

Artículo 20

Entrada en vigor

1. El presente Acuerdo entrará en vigor treinta días después de la fecha en que se haya depositado el quinto instrumento de ratificación, aceptación, aprobación o adhesión.
2. Para los Estados que ratifiquen, acepten o aprueben el presente Acuerdo o se adhieran a él después de su entrada en vigor, el presente Acuerdo entrará en vigor el trigésimo día después de la fecha en que cada Estado haya depositado en poder del secretario general de la OIPC-INTERPOL su instrumento de ratificación, aceptación, aprobación o adhesión.

Artículo 21

Disposiciones finales

1. Los Estados Parte en el presente Acuerdo podrán formular reservas al mismo, siempre que dichas reservas sean compatibles con el objeto y la finalidad del presente Acuerdo. Estas reservas podrán formularse únicamente en el momento de depositar el instrumento de ratificación, aceptación, aprobación o adhesión, y serán comunicadas inmediatamente por el secretario general a todos los países miembros de la OIPC-INTERPOL.
2. El presente Acuerdo continuará en vigor entre la OIPC-INTERPOL y todos los Estados que hayan depositado los instrumentos de aceptación, aprobación, ratificación o adhesión, teniendo en cuenta, sin embargo, que si un Estado Parte presenta una notificación de denuncia ante el secretario general de la OIPC-INTERPOL, el presente Acuerdo dejará de estar en vigor para dicho Estado Parte seis meses después de la fecha en la que el secretario general haya recibido esta notificación.

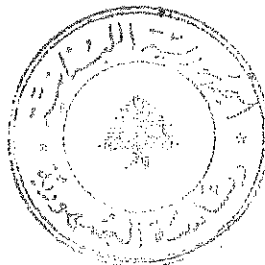
Artículo 22

Depositario

El secretario general de la OIPC-INTERPOL será el depositario del presente Acuerdo.

EN FE DE LO CUAL, los representantes abajo firmantes, debidamente autorizados para ello por sus respectivos gobiernos, han firmado el presente Acuerdo.

Hecho en Marrakech, Reino de Marruecos, el 24 de noviembre de 2025 en árabe, español, francés e inglés, siendo todos los textos igualmente auténticos y habiéndose depositado en los archivos de la OIPC-INTERPOL. El secretario general de la OIPC-INTERPOL remitirá una copia certificada a todos los Estados signatarios y adherentes.



أشهد أن النص المذكور أعلاه هو نسخة طبق الأصل من الاتفاق العام المتعلق بامتيازات وحصانات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) الذي اعتمد في مراكش (المغرب) في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، وأودعت النسخة الأصلية منه لدى الأمين العام للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول).

I hereby certify that the foregoing text is a true copy of the General Agreement on the Privileges and Immunities of the International Criminal Police Organization – INTERPOL, adopted in Marrakech, Morocco, on 24 November 2025, the original of which is deposited with the Secretary General of the International Criminal Police Organization – INTERPOL.

Je certifie que le texte qui précède est la copie conforme de l'Accord général relatif aux privilèges et immunités de l'Organisation internationale de police criminelle - INTERPOL, adopté à Marrakech (Maroc) le 24 novembre 2025, dont l'original est déposé auprès du secrétaire général de l'Organisation internationale de police criminelle - INTERPOL.

Por la presente certifico que el texto anterior es una copia auténtica del Acuerdo General sobre los Privilegios e Inmunitades de la Organización Internacional de Policía Criminal - INTERPOL, aprobado en Marrakech (Marruecos) el 24 de noviembre de 2025, cuyo original se encuentra depositado en poder del secretario general de la Organización Internacional de Policía Criminal - INTERPOL.

عن الأمين العام،
المديرة التنفيذية للشؤون القانونية
والمستشارة القانونية العامة بالوكالة،

For the Secretary General,
The Executive Director of Legal Affairs
and General Counsel *pro tempore*,

Pour le secrétaire général,
La directrice exécutive des Affaires juridiques
et conseillère juridique par intérim,

Por el secretario general,
la directora ejecutiva de Asuntos Jurídicos
y asesora jurídica en funciones,

Hala Rumeau-Maillot

Hala Rumeau-Maillot

المنظمة الدولية

للشرطة الجنائية (الإنتربول)

ليون (فرنسا) 18 كانون الأول/ديسمبر 2025

Organisation internationale
de police criminelle - INTERPOL
Lyon (France), 18 December 2025

International Criminal
Police Organization – INTERPOL
Lyon (France) 18 December 2025

Organización Internacional
de Policía Criminal - INTERPOL
Lyon (Francia), 18 de diciembre de 2025



الجمهورية اللبنانية
LEBANESE REPUBLIC
RÉPUBLIQUE LIBANAISE
REPÚBLICA LIBANESA

المكان / Place / Lieu / Lugar:

فراكشي - المغرب

التاريخ / Date / Date / Fecha:

27- 11- 2025

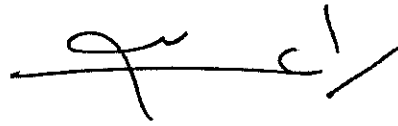
عن الجمهورية اللبنانية

For the Lebanese Republic

Pour la République libanaise

Por la República Libanesa

التوقيع / Signature / Signature / Firma





الأسباب الموجبة

بناءً على أهمية التعاون الدولي الشرطي، وحرصاً من الحكومة اللبنانية على تفعيل دور منظمة الإنتربول في مجال التصدي للجريمة وبناء القدرات الشرطية،

وتبعاً للمفاوضات التي جرت بين الجانب اللبناني والأمانة العامة للإنتربول،

وتمكيناً للحكومة من تقديم التسهيلات اللازمة لمنظمة الإنتربول لممارسة دورها على نحو فاعل تبعاً لنظامها الأساسي وبما لا يتعارض مع القوانين الوطنية،

ولما كان هذا الاتفاق يتطلب إجازة من مجلس النواب وفقاً للمادة ٥٢/ من الدستور،

لذلك،

تتقدم الحكومة بمشروع القانون المرفق للإجازة لها بإبرام هذا الإتفاق.



20
20